أثر الاحتلال على التعليم (وجاء الاحتلال)

لعلنا لاحظنا مما سبق أن البلاد خطت خطوات فى مجال التعليم الحديث، وغيره من المجالات الأخرى بقصد إدخال إصلاحات فى البلاد.

وقد كانت الخطوات الأولى بطبيعتها وئيدة تتلمس مواضع قدميها بقدر الإمكان، ويتحكم فيها الوضع الاجتماعى فى البلاد.. ومع ذلك رأينا محمد على يخطو خطوات طيبة أصيبت بشىء من النكسة فى عهدى عباس وسعيد، ثم استأنفت طريقها للتقدم وبخطوات أسرع فى عهد إسماعيل..

وكان عصر إسماعيل عصر تقدم كبير بالنسبة لحالة مصر وبالنسبة لمن سبقهم من الحكام.. وكان تقدمًا شمل جميع المجالات، لا التعليم وحده، ولولا تراكم الديون على مصر فى آخر عهده، وتعاظم نفوذ الأجانب باعتبارهم ممثلين لأصحاب الديون، وتدخلهم فى كل شىء، لاستمرت خطوات النهضة فى عهد إسماعيل واسعة.. وجنت البلاد خيرًا وفيرًا..

لكن إسماعيل عزله الباب العالى بتدخل من الدول الغربية، وجاء بعده ابنه توفيق فى يونيو ١٨٧٩ وكانت مصر قد بلغت حدًّا من اليقظة، ومن الشعور الوطنى، والنظام الدستورى، جعل زعماءها يطالبونه بالمزيد، وجعل الجيش يتحرك للحفاظ على كرامته، وعلى مصالح مصر.. والحد من التدخل الأجنبى.. فكانت الثورة العرابية. وهجوم الأسطول الإنجليزى على الإسكندرية وضربها، ونزول جنوده على الأرض المصرية. بعد انتصار العرابيين عليهم فى موقعة كفر الدوار أولا..

ثم كان التفافهم من الشرق، والنزول على الأرض المصرية من قناة السويس، وكانت هزيمة العرابيين، المفاجئة التى باغتهم بها الإنجليز، وبخيانة بعض الضباط المصريين وكان الخديو توفيق قد انحاز إليهم، وكذلك الباب العالى.. وكان من نتيجة ذلك وصول الإنجليز إلى أمنيتهم، والتى ظلت تراودهم

من عدة قرون.. واحتلوا مصر ١٨٨٢ وأحكموا على رقبتها قبضتهم، وسرحوا الجيش، وحاكموا الكثير من أفراده بحجة اشتراكهم فى الثورة، ونفوا عرابى وزملاءه.

وعلى الجيش الصغير الذى سمحوا بوجوده، عينوا قائدًا عامًّا إنجليزيًّا، «سردارا» هو الجنرال «أفلين وود».. وعلى كل الوزارات والمصالح عينوا مشرفين بريطانيين.. وبالطبع كان الخديوى تحت تصرفهم وفى قبضتهم وخلصت لهم البلاد، يتصرفون فيها كما يشاءون، فأصيب كل تقدم فيها بالنكسة..

وكان من ذلك التعليم:

وكان قد تقدم تقدمًا ملموسًا فى عهد إسماعيل - كما أشرنا من قبل - سواء من ناحية عدد المدارس ونوعيتها وعدد الطلاب فيها ومجانية التعليم أو من ناحية البعثات للخارج، التى نشطت فى عهده، واستمر ذلك فى المدة التى قضاها توفيق قبل الثورة والاحتلال.. فلما جاء الاحتلال كانت له خطته فى التعليم. وكانت اللغة العربية تتخذ وضعها، فأبدل بها اللغة الإنجليزية، وجعلها فى المكانة الأولى، ولغة التعليم.

وكانت المجانية فى التعليم هى الأساس، فأبطلها، وجعل التعليم بمصروفات للقادر عليها.

وتدخلت فى المناهج، فألغت منها كل ما يتصل بتنمية الشعور الوطنى، والثقافة الإسلامية العربية..

كان التوسع مستمرا تدريجيًّا فى إنشاء المدارس من قبل، فأوقفت حركة التوسع، بل أغلقت بعضها..

ويتكلم المؤرخون:

وأحب أن أترك الكلام فى هذه الناحية لبعض الذين كتبوا عنها، من الباحثين والمؤرخين.. وأبدأ بما جاء فى كتاب «تطور التربية والتعليم»[١].

---

(١) للأستاذ محمد خيرى حربى ص١٧.

«وقد عمل الاحتلال على إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية فى المدارس المصرية، وجعلها لغة التدريس فى المرحلتين الابتدائية والثانوية، وجعل التعليم فى المرحلتين بمصروفات، لا يحتمل دفعها إلا الموسرون القادرون، من أبناء الشعب».

«وقد ساعد ذلك على تكوين طبقتين متميزتين، فى الثقافة والميول والاتجاهات، لا تكاد إحداهما تؤمن بالأخرى، أو تقوم بالتفاهم الجدى معها، إلى جانب تشجيعه للمدارس الأجنبية، وخلق طبقة تتسم بالأرستقراطية، فى ثقافتها الأجنبية، وهو فى ذلك يحاول التفرقة بين أبناء الشعب وخلق الطبقية والفرقة فيها».

وأقول وأيضًا فى خلق أو تدعيم اتجاهين ثقافيين متضادين فى أبناء مصر. كما أشار الأستاذ حربى فى إيجاز، اتجاه يكونه ويغذيه المتعلمون فى الأزهر، وهو الاتجاه الأصيل.. واتجاه مجلوب خلقه الإعجاب بالغرب، وبكل ما فيه، والاندفاع لتقليده، واستعارة نظرته لكل ما فى الحياة، لينظر بها الذين تأثروا بهذه الاتجاه وتبنوه. ولو خرجوا بذلك على الاتجاه الأصيل، وأهدروا ثقافتهم القومية.

وكان أشدهم فى ذلك تطرفًا أولئك الذين تعلموا فى المدارس الأجنبية..

وكم عانيت وعانى أمثالى، ولا نزال نعانى من هذا الانشطار.

ولا أزال أذكر - كما لا بد أن يذكر زملائى والجيل السابق على - أذكر وبكل مرارة ما عانيناه من هذه النظرة الطبقية، التى أوجدها النظام التعليمى بين المتعلمين، فقد كان الأزهريون يُعَيرون بأنهم تعلموا مجانًا، وأنهم أخذوا ويأخذون «الجراية» (أى الذى يجرى عليهم من الأوقاف) - خبزًا أو نقودًا - ينظر إلينا المتعلمون فى غير الأزهر وبمصروفات، نظرة متعالية مستخفين بنا وبتعليمنا وبزينا، وامتدت هذه النظرة إلى غالبية وسطنا الاجتماعى، ولا سيما فى المدن التى أثرت فيها النظرة الجديدة المستغربة، التى أذكاها المستعمرون..

إذ لم يكن من مصلحتهم أن يظل حاملو الثقافة الأصيلة متمتعين بمكانتهم

ونفوذهم بين الجماهير، بل كان من مصلحتهم، أن يرفعوا من مكانة الممثلين للثقافة الغربية منا، بقدر إمكانهم، ليكون لهم النفوذ والسيطرة على الرأى العام، وهم أقرب إلى فكر المحتلين - مهما يكونوا - من ممثلى الثقافة القومية الأزهريين.. ولقد كان من مفاخر الأزهر التى انفرد بها من ألف سنة، بين نظم التعليم فى بلاد العالم، إن التعليم فيه كان مجانيًّا، بل كان طلابه يحصلون مع ذلك، على معونات تساعدهم على معيشتهم وطلبهم للعلم، وكان من مفاخر المسلمين فى مصر وتركيا، إن جماعة من خيارهم، وقفوا من أموالهم وإيراداتها، ما ينفق منه على التعليم فى الأزهر - علمائه وطلابه - ليستمر هذا النوع الضرورى من التعليم..

لكن ذلك السمو الدينى لم يكن يشعر به الذين تعلموا بمصروفات، أو ربما كانوا يشعرون ويحقدون، وينفسون عن حقدهم بفلتات لسانهم، وسقطات تصرفاتهم.

وتدور الأيام، وتصبح المجانية فى التعليم كالأزهر مطلبا شعبيًّا، ويصبح تحقيق هذا الطلب مفخرة من مفاخر الحكومات التى تحققه..

بل ويصبح تقديم التغذية لطلاب المدارس والجامعات (الجراية) مطلبًا للطلاب وأهاليهم ومفخرة من مفاخر الوزارات والحكومات..

لكن ذلك لم يكن إلا بعد أن استرخت قبضة الاحتلال وإلا بعد أن زالت قبضته نهائيًّا، وعاد الحكم للوطنيين، وعادوا إلى سنة الأزهر فى التعليم المجانى، وتقديم التغذية (الجراية) للطلاب، والسكن أيضًا..

وأصبح الكل يتعلم، الفقير والغنى دون مصاريف، وأصبح السكن مطلبًا عامًّا للطلاب وأهاليهم، كما كان يسكن طلاب الأزهر فى الأروقة.. حتى الذين تعلموا بمصاريف، وكانوا فى شبابهم يتعالون على طلبة الأزهر، أصبحوا يعلمون أولادهم فى المدارس والجامعات ويغتبطون، إذ تقدم لهم المدارس والجامعات وجبة غذاء دون ثمن، أو بثمن رمزى منخفض، ويسعون لإدخال أولادهم فى المساكن الجامعية، والحصول على كساء بثمن رخيص..

وهذه الحالة الجديدة التى دخلت المدارس والجامعات، بعد أن زال الاحتلال، أو تراخت قبضته، وأصبح الحكم فيه للوطنيين، وكانت من ألف سنة فى الأزهر هى الاتجاه الأصيل فى الإسلام، لتيسير العلم لطالبيه، وهو الذى سارت عليه المعاهد الإسلامية، وحلقات دروسه منذ الصدر الأول فى الإسلام، وحتى اليوم، وهو الذى استرشد به حكام مصر من الخديويين قبل الاحتلال فى المدارس التى أنشئوها ليغروا الأهالى وأولادهم بالتعليم..

وجاء الإنجليز ومسخوا هذا الاتجاه وابطلوه، ليحدوا من كثرة المتعلمين، والذين يتعلمون فى ظل حكمهم، أرادوا أن يطبعوهم بطابعهم، ويجعلوا منهم طبقة لخدمة حكمهم وتأييده، ولو فتحوا ذلك للشعب كله لأتسع الأمر عليهم، ولم يستطيعوا ضبطه ولا التحكم فيه..

ولذلك كانوا يصرحون بأن التعليم لابد أن ينحصر فى طبقة ودائرة صغيرة، وبرروا انصرافهم عن التعليم، بما قاله اللورد كرومر: «إنه من الصغار أن نناقش طراز السجادة إذا كان المنزل الموضوعة فيه يحترق»[١]

وهو يريد بهذا أن مرافق الإصلاح فى المجالات الأخرى، من الرى، والقضاء وغير ذلك، أولى بأن نوجه إليها العناية والاعتمادات.. وهى حجة مضحكة، إذ كيف نعنى بهذا وننهض به دون التعليم وهو حجر الأساس؟ ولكنهم يغطون أغراضهم الخبيثة بمثل هذه الحجج المزوقة الكرتونية.

وننتقل بعد هذا إلى المؤرخ الوطنى الكبير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى، وهو يتحدث عن أثر الاحتلال فى التعليم[٢] فيقول:

«رجع التعليم القهقرى فى عهد الاحتلال، فقد كان إلى ١٨٨٢ مجانيًّا فى أقسامه الثلاثة: الابتدائى والثانوى والعالى، وكانت العلوم تدرس باللغة العربية، إلا فى مدرسة الحقوق التى كان التعليم فيها بالفرنسية. أما فى عهد الاحتلال فقد ألغيت المجانية تدريجيًّا ووقفت حركة إنشاء المدارس، وأغلق بعضها، ثم تقرر

(١) عن كتاب التعليم الأجنبى ص١١٤ سبق ذكره..
(٢) فى كتابه: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٧٩، سبق ذكره.

جعل تعليم العلوم باللغة الإنجليزية، ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية، وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجيًّا «قال اللورد كرومر فى تقريره ١٩٠٥ ما يأتى:

«لما احتل الإنجليز مصر فى ١٨٨٢، وجدوا أن كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية، إنما تنفقه على تعلم أولاد فئة صغيرة، أكثرها من أغنى أغنياء السكان، ولا تعلمهم إلا تعليمًا أوربيًّا، فأخذوا فى تغيير تلك الحال، وبذلت الهمة منذ ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلاميذ، ولإبطال التعليم المجانى تدريجيًّا»

وهذا كلام عجيب، ويتناقض مع نفسه، هو كذب أيضًا، فليس صحيحًا أن التلاميذ الذين يتعلمون مجانيًّا أكثرهم من أغنى الأغنياء، وحتى لو كان فيهم أغنياء.. وهذا طبيعى - فقد كان بجانبهم فقراء أكثر، وكان من هؤلاء الفقراء من صاروا عظماء فى تاريخ مصر، وفى مقدمتهم على مبارك..

وهل أخذ الأجور من التلامذة الفقراء يعدل الميزان، أم يقصر التعليم على أولاد الأغنياء وهم فئة قليلة، وهذا هو ما يريدونه؟ وإذا كان العيب فى نظرهم أن أولاد الأغنياء يتعلمون مجانيًّا، فليأخذوا منهم مصاريف، ويدعوا الفقراء يتعلمون مجانًا..

وإذا كان «لورد كرومر» يعيب أن المدارس قبلهم كانت تعلم تعليمًا أوربيًّا.. فماذا فعلوا هم؟ هل علموا تعليمًا وطنيًّا مع التعليم الأوربى؟ أم حاربوا كل تعليم وكل اتجاه وطنى عربى إسلامى فيه؟

ويستمر الرافعى فيقول: «وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين فى ديسمبر ١٨٨٤ بالشكوى من إهمال وزارة المعارف شئون التعليم»، إذ قال المجلس على لسان لجنة الميزانية فيه:

«إن نشر التعليم قد تقهقر تقهقرًا كليًّا عما كان عليه قبل ذلك ويحسن بنا أن نقول: إن القابضين على زمام نظارة المعارف وإدارتها، قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم، وسد أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة، ولولا النزر اليسير القادر على أداء المصروفات، لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين

والموظفين، كما هو الآن فى المهندسخانة وغيرها، من المدارس التى انحطت كمدرسة الطب، ويأليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدًا بدفع المصاريف، بل إنها سدت هذا الباب أيضًا فى كثير من الأحوال والجهات»[١].

ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة فى الميزانية للتعليم فى السنوات الأولى للاحتلال، للتدليل على مبلغ إهمال شئون التعليم، وذكرت الإحصائية الآتية:

لقد بدأت بميزانية ١٨٨٣ فكانت ٩٩,٥٤٩ ألفًا من الجنيهات، وفى ١٨٨٤ كانت ٩٩,٩٧٧، ثم انحطت فى السنة التى تليها سنة ٨٥ إلى ٨٤,٦٨٩ ثم إلى ٦٨,٤٩٢ فى سنة ٨٦، ٨٧، وظلت هكذا عدة سنوات، ثم أخذت ترتفع قليلا حتى وصلت ١٨٩٤ إلى ١٠٤,٢٨٩، يعنى بعد عشر سنوات، وهى تفرض تغيرات كثيرة، واعتمادات أكثر وصلت الميزانية ٩٢,٥٤٤ سنة ١٨٨٣، أى أقل من ميزانية ١٨٨٣، ثم ارتفعت إلى ١٠٤ بعد ذلك...

وهذا يعطينا دليلا دقيقًا على ما أصاب التعليم من تأخر، حين بسط الإنجليز عليه سيطرتهم.

هذا وقد مسخت الحكومة برامج التعليم، وحرصت على استبعاد التاريخ القومى الصحيح، من مناهج الدراسة، لكى ينشأ الجيل جاهلا تاريخ بلاده، محرومًا من غذاء النفوس بالوطنية، لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال، ولا يدرك ما فى الاحتلال من إهدار لكرامة الشعب، وحقوقه ومرافقه، وصارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى وإماتته فى النفوس، وانحط التعليم فى المدارس الثانوية، وتضاءلت مناهجه، وفى ذلك يقول الأستاذ «إدوار لامبير» ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقًا سنة ١٩٠٧، وكان عضوًا بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية: «كنت عضوًا بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية، فاقتنعت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا»

---

(١) نقلها عن مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين ص ٥٠.

«أما فى التعليم العالى فلم يبق من المدارس العليا سنة ١٩١٠ سوى أربع: الحقوق والطب، والمهندسخانة، والمعلمين، وانحطت برامج التعليم فيها.. إلخ»

«وعصف الاحتلال بالتعليم الحربى – طبعًا – وكذلك فعل بالتعليم الصناعى، فقد كان بالقاهرة مدرسة راقية للفنون والصنائع، تسمى (مدرسة العمليات الكبرى) ببولاق، وهى منشأة فى عهد إسماعيل، وكانت من أرقى المدارس الصناعية، والمتخرجون فيها يؤدون عمل المهندس الميكانيكى والرياضى معًا. ولكن الاحتلال ألغى تلك المدرسة، ثم أعيدت بشكل ضيق النطاق. محدود البرنامج»

«وتلاشت البعثات إلى أوربا إلى وقت طويل، ولم تتعد فى السنين العشرة الأولى للاحتلال عشرة طلاب»

وفى تقرير كرومر سنة ١٩٠٥ يقول: من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت منذ عشر سنوات، أو خمس عشرة سنة يجد بونا شاسعًا، وفرقًا مدهشًا، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف، من غزالين ونساجين، وكذا وكذا، كلها قلت عددًا أو درست، وقام على أطلالها مقاه ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوربية. وغزت الصناعات الكبرى الأوربية البلاد. حتى قال: «إن المنسوجات الأوربية حلت محل المنسوجات الوطنيّة، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية فى الانقراض.. إلخ»[١]

هذا هو موقف الاحتلال من التعليم الذى قرروا أن يكون تعليمًا أوربيًّا.. يعنى تعليمًا مستمدًّا من مناهجهم، لا تعليمًا أزهريًّا أو قوميًّا إسلاميا عربيًّا، ومن الطبيعى أن يكرهوه ويحاربوه.

لكن هذا التعليم المستمد من التعليم الأوربى، ويسير على منواله ما عيبه إذن؟ وما عيب البعثات إلى أوربا؟ وهى تغرف من معينها الأصلى هناك حتى تحاربوه وتحاربوها؟ مع أنه يفتح عيون المصريين على أوربا، فيمتلئون إعجابًا بها، وميلا إليها، وتقليدًا لحضارتها..

---

(١) الرافعى «مصر والسودان فى أوائل الإحتلال» ص٨٣ مصدر سبق ذكره.

لكنهم مع ذلك لا يطمئنون إلى أن يتعلم المصريون كما يتعلم الأوربيون، ليظلوا هم مسيطرين على كل شيء، ولا يوجد فى الوطنيين أكفاء ليحلوا محلهم، كما لا يوجد فيها صناعات تقف فى وجه صناعاتهم!!

ويحدث هذا التضييق منهم بالنسبة للتعليم المصرى، مع أنهم يمسكون بخناقة ويوجهونه كما يريدون، فى حين يشجعون بكل ما يستطيعون، التعليم الأجنبى التبشيرى، والبروتستانتى (مذهبهم) على الأخص فى أوساط المصريين، لأن له رسالة، هى رسالة هؤلاء المستعمرين.

وكلاهما يهدف إلى إضعاف ثقافتنا وإضعاف تعلقنا بها، والعمل على إحلال الثقافة الغربية محلها.

والتعليم المصرى الوطنى مهما وجهوه للغرب وحرموه من ثقافته هو مصرى، وليس كتعليم الإرساليات ينزع من المصريين روحهم.

إن التعليم المصرى وإن حرموه من ثقافته الأصيلة، وطبعوه بطباعهم لم يطمئنوا إليه بل حاربوه. حتى على الموت لا أخلو من الحسد. ألم أقل من قبل إن ثقافتنا تجمعت على حربها جبهات ثلاث خارجية، مع جبهة داخلية منا مع الأسف!! ولكنها بالرغم من كل هذه الجراح التى أصابتها ظلت صامدة..

وبارك الله لمصر وللعالم الإسلامى فى الأزهر، معين الثقافة الإسلامية العربية الأصيلة، والمحافظ الحانى عليها، كما تحافظ الأم وتحنو على ولدها، هو وكل العظماء الأصلاء الذين تعلموا خارجه، ولكنهم ظلوا على ولائهم لثقافتهم الأصيلة ولم يجدوا فى ذلك أى تناقض، مع ما عبوه وتعلموه من علوم الغرب..

فالعلم شيء، والثقافة شيء آخر.. العلم عالمى، والثقافة وطنية محلية تعتبر من ملامح الأمة ومكونات شخصيتها.

لقد كان الاستعمار بأساليبه التى اتخذها نحو التعليم ومطاردة ثقافتنا فيه، ضربة موجهة إلى ثقافتنا الأصيلة شجعت وقوت كل الضربات الأخرى الموجهة إليها، ومهدت الطريق لكى نقبل الضربات الأخرى، ومن يهن يسهل الهوان عليه.

وكانت الضربة الأخرى لثقافتنا: القوانين:

وهى ضربة وجهت إلى صميم ثقافتنا وشخصيتنا، لأنها وجهت إلى قوانيننا ومحاكمنا. ومن المسلم به أن قوانين كل أمة، جزء من شخصيتها وثقافتها ونظرتها للحياة، ويزيد القانون الإسلامى على ذلك، أنه جزء من شريعة الله المنزلة على رسول الله، وأن الإيمان بالله، لا يتم إلا بالإيمان بهذا التشريع.. ولا يكمل إلا بالعمل به.

﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا﴾[١]

﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾ وهم الظالمون وهم الفاسقون فى آيات متتابعة من سورة المائدة[٢]. وذلك حسب من لم يعمل ولم يحكم، هل لجحود واتهام لها، أو لتقصير مع الاعتراف بها. ونحن نتعبد بقراءة آيات التشريع، والله سبحانه يقول ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾[٣].

فأصبح التشريع الذى جاء به القرآن، وجاءت به السنة، والإيمان به، والعمل بمقتضاه، من ضرورات الإيمان بالله ورسوله، ومن ضرورات شخصية الأمة الإسلامية.

فلم يقتصر التشريع الإسلامى - إذن - على أنه مثل أى قانون فى أية أمة، جزء من شخصيتها وكفى، بل صار جزءًا أيضًا من عقيدتنا وإيماننا، أو جزءًا من شخصيتنا الإيمانية.

وقد حرص المسلمون منذ نزل هذا التشريع على الإيمان به والاحتكام إليه على مر القرون، حتى إن فرطوا أو قصروا فى الالتزام ببعض تعاليمه، فهم مع تقصيرهم مؤمنون به، يشعرون بالأسف ووخز الضمير، ونقص الإيمان، ويحاولون

---

(١) النساء ٦٥. (٢) المائدة الآيات ٤٤، ٤٥، ٤٧. (٣) سورة الحشر ٧.

أن يعودوا إليه بسرعة، وهكذا كان المسلمون على مر التاريخ..

وكون القانون جزءًا من إيمان الإنسان واقتناعه، يعطيه قوة فوق قوة القوانين العادية، التى يضعها الإنسان برأيه ووجهة نظره.. ويعطيه مهابة فى النفوس وحرصًا منها على تنفيذه. وفى معنى هذا يقول الفيلسوف بنتام: «حتى صارت الأمة من حزب القانون قل أمل المجرمين فى الهرب من العقاب»[1].

ويقول أيضًا: «إن ميل الأمة أو نفورها، ربما كان من أعظم الأسباب التى تجب مراعاتها» أى عند وضع القوانين..

ولذلك كان من مصلحة الحاكم، ومصلحة الأمة فى هذه الحياة ومصلحتها أيضًا معا أمام الله، تنفيذ أحكام الله التى شرعها لتنظيم الحياة.

ولم يكن لدى الأمة المسلمة فى مصر على مر القرون أى تفكير فى تغيير قوانينها الشرعية والاستبدال بها غيرها وإن خلطت بها غيرها أحيانًا، حتى جاءت النهضة الحديثة التى بدأت فى أيام محمد على، وتابعت سيرها مع الذين خلفوه من بعده، حتى إسماعيل وكان المسلمون مع ذلك باقين على عهدهم فى الاحتكام إلى شريعتهم قدر المستطاع.. ولو لم يكن لديهم قانون شرعى مفصل فى مواد، كالقوانين الحالية..

لكن بعد أن انفتحت مصر على الغرب أكثر، وفد عليها الكثيرون منه، من أصحاب المصالح الشخصية، الذين اعتبروها ميدانًا بكرًا أمامهم للاستغلال، وكانوا غالبًا من شرار الأجانب.. وقد جاء هؤلاء تحميهم الامتيازات الأجنبية، التى منحها الباب العالى لأجناسهم ودولهم.. ومصر تابعة للباب العالى، ويسرى فيها ما يصدره الخليفة من قوانين وقرارات مثل هذه...

جاء الأجانب لمصر وكثروا، وتعاملوا بعضهم مع بعض، وبعضهم مع المصريين، تسندهم امتيازاتهم، ودولهم، للعبث بمصالح مصر والمصريين..

وبمقتضى هذه الامتيازات كانوا لا يحتكمون، ولا يحاكمون أمام قضاء البلاد،

---

(١) من كتابى «إسلام لا شيوعية» ص ١٥٥ طبع ونشر دار غريب ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦م..

بل لكل دولة قنصلها. والمحكمة القنصلية هى التى تفصل فى قضايا رعاياتها بقانونها وكان هذا أول ثلمة فى سيادة البلاد وقانونها...

وضاع المصريون وضاعت حقوقهم أمام هذه المحاكم القنصلية، لاسيما واستئناف قضاياها، كان ينظر فى محكمة استئنافية فى أوربا، فى الدولة التى تتبعها المحكمة القنصلية ولذلك كان الأجانب يعبثون كما يريدون، وهم فى حماية دولهم، ومحاكمهم الخاصة.

وتقدم من المصريين إلى قناصل هذه الدول عدد يطلبون منهم قبول تجنسهم بجنسياتهم، لتظلهم حمايتها، ويعبثون بإخوانهم المصريين كما يريدون..[١]

وتفاقم الخطب على مصر، وتطاير الشرر وارتفعت الشكوى والأنـات من كل مصرى حتى الحكومة نفسها، تجاه هذا الهم الكبير الجاثم فوق صدورهم.

وقد أدركنا فى شبابنا وعرفنا مصريين أشرارًا استظلوا بحماية هذه الدولة أو تلك، وكانوا شرًّا خطيرًا على مجتمعهم، يتطاولون على الأفراد والهيـآت، ويعيثون فى الأرض الفساد، مرتكنين على أنهم حماية ولا يحاكمون أمام المحاكم المصرية..

حالة المحاكم منذ عهد محمد على:

ولعل من المستحسن أن أضع أمامك صورة عن حالة القضاء والمحاكم

---

(١) يذكر المؤرخ محمد رفعت فى كتابه «تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة» وهو كتاب كان مقررًا على طلبة السنة الرابعة الثانوية طبعة ١٩٤٣ ص ٢٢٩. «إن قناصل هذه الدول أخذوا يحمون رعاياهم، حتى فى حالة تلبسهم بالجريمة، وصاروا يطالبون الحكومة بالتعويض لأى سبب، ولو كان صغيرًا، ويرحبون بأى مصرى يطلب حمايتهم، ويرحبون من ذلك أرباحًا طائلة. وقد قدر ما أخذته محاكم القناصل من تعويضات وغرامات زمن سعيد وإسماعيل مبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه. وحكى عن سعيد باشا أنه دخل عليه مرة قنصل دولة صغيرة معروفة بالمشاكسة، فما خلع القنصل قبعته حتى صار يعطس عطاسًا خشى معه الباشا الأمير أن يصاب ببرد، فقال اعمل معروف أيها السيد، ضع قبعتك على رأسك وإلا أصابك البرد، وطلبت منى حكومتك تعويضًا ثقيلا» فكان هذا الانزعاج من خديوى البلاد نفسه، يدل ما كان يعانيه الشعب، ويمثل ضعف الحاكم..

«وقد بلغ مجموع التعويضات على الحكومة عند إنشاء هذه المحاكم المختلطة زهاء أربعين مليونًا من الجنيهات حكمت بها المحاكم القنصلية.. وعندما قامت المحاكم المختلطة تقدم أجنبى يطلب تعويضًا مليون جنيه بسبب تصرف إدارى، فحكمت له المحاكم الجديدة بألف جنيه..» ص ٢٧١ من كتاب «إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عامًا على وفاته» وكان هذا يمثل شطط المحاكم القنصلية..

وقوانينها ومعاملة الأجانب فى أيام محمد على، ومن بعده، حتى عهد إسماعيل، وإنشاء المحاكم المختلطة ثم إنشاء المحاكم الأهلية، التى بدئ التفكير فى إنشائها فى عهد إسماعيل، وتم إنشاؤها بعده فى عهد توفيق.

يقول الأستاذ «عزيز خانكى بك»:[١]

«فى عهد ولاية محمد على حتى عصر إسماعيل كانت السلطة التشريعية فى مصر لها مصدر واحد هو الحاكم، والسلطة التنفيذية كانت فى قبضة يده أيضًا، أما القضاء فلم يكن مستقرًا على حال.. لأن المحاكم كانت تابعة لهوى الوالى إن شاء أبقاها وإن شاء ألغاها، والقوانين كان يراعى فى سنها مصلحة الحكومة والحكام قبل مصلحة الملايين من المصريين..» ويقول:

«ولما ولى محمد على باشا أصدر أمراً فى سنة ١٢٢٠ هـ (١٨٠٥) بإنشاء ديوان سماه «ديوان الوالى»، اختصه بضبط المدينة وربطها، والفصل فى المشاكل بين **الأهالى والأجانب على السواء**، وعين فيه عالمًا من كل مذهب من المذاهب الأربعة، للنظر فى مسائل المواريث والأوصياء والجنايات الكبرى، وبوضع نظام البلاد وسن اللوائح»

وكان القضاء فى مصر على درجات متعددة فى البلاد والمراكز: مجالس ابتدائية، واستئنافية، وعليا، حسب حجم القضية المنظورة.. وكانت القوانين التى تطبقها هذه المحاكم متنوعة فى النواحى المدنية والتجارية والجنائية، فكانت تطبق القوانين العثمانية، فإذا لم يوجد فيها نص، اجتهدت المحكمة، أو رجعت للقانون الفرنسى. وكان القضاة دائمًا يستأنسون بأحكام الشريعة».

«**أما المحاكم الشرعية**، فكان لها اختصاص عام يجيز لها أن تحكم فى كافة القضايا التى ترفع إليها، سواء أكانت متعلقة بالأحوال الشخصية أو بالحقوق المدنية مطلقًا، ولا سيما ما تعلق منها بالأطيان، والعقارات، وكانت تحكم أيضًا فى

---

(١) ص ١، ٢ من كتابه «التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية» وله كتاب آخر فى تاريخ القضاء فى هذه الفترة هو «المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية» ويعتبران مرجعين أساسيين فى هذه الناحية. وسأقتطف منها بعض المعلومات.

قضايا الجنايات التى تستوجب «القصاص»، على ألا ينفذ حكمها فى القصاص، إلا بعد عرضه على مجلس الأحكام» وهو المحكمة العليا..[١]

«وكان الديوان الخديوى الذى اختصه الوالى بالفصل فى المشاكل والخصومات التى تقوم بين الأهالى والأجانب، وعين فيه عالمًا من كل مذهب من المذاهب الأربعة ينظر فى مسائل المواريث والأوصياء والجنايات الكبرى، وفى وضع نظام البلاد وسن اللوائح. وإذا رأى رأيا أو حكم حكمًا عرضه على الوالى ليصدر أمره فيه بما يشاء»[٢]

ومن الطريف أنهم «كانوا يشترطون فى حجاب المحاكم أن يكونوا من (الخرس) حتى لا يستطيعوا إفشاء الأسرار»!!

ومن الطريف أيضًا أن التركى كان إذا أراد احتقار المصرى قال له يا فلاح. فاشتكى المصريون لمحمد على، فأصدر أمرًا حظر فيه على الترك استعمال كلمة «فلاح»[٣]

«وكانت اللغة التركية هى اللغة السائدة الرسمية، وكانت الوقائع المصرية - الجريدة الرسمية - تطبع باللغة التركية فى عهد محمد على، ثم بعد حين أضيفت لها اللغة العربية.. ولم تكتب العربية وحدها إلا فى عهد سعيد» ويتحدث الأستاذ «عزيز بك خانكى» عن الأجانب فيقول ص ٣٦.

«فى عهد محمد على كانت السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية فى يد محمد على، وكان الأجانب لا يجرءون على التمسك بالامتيازات، ولا التمسك بالقنصليات، ولا على الإخلال بالنظام والأمن العام، لأن «محمد على» كان يدير الأمور كلها بيد من حديد، وكانت أوربا تحسب له ألف حساب، حتى أنه ما كان يعبأ كثيرًا بالفرامانات الشاهانية، والخطوط الهمايونية، بل كان يطبق منها ما يشاء وينبذ ما يشاء»

«وقد بدأ نفوذ القناصل والأجانب فى مصر فى عهدى عباس وسعيد، فأولوا

---

(١) المصدر السابق ص ١٠

(٢) المصدر السابق ص ١١.

(٣) ص ١٨ المصدر السابق

نصوص المعاهدات بحسب أهوائهم،، فجاروا على حقوق المصريين، وانتزعوا سلطة محاكمة الأجانب من يد الحكومة المصرية، فأصبحت لا تملك النظر فى الجنايات والجنح والمخالفات التى يرتكبها الأجانب، حتى ولا المخالفات للتنظيم.

والمخالفة التى يرتكبها أحقر «عربجى» (حماية) ويطلب من رجل البوليس أن يزيلها، كان يحتاج الحال فيها إلى مخاطبة قنصله، ليصدر منه الإذن لرجال الحكومة بإزالتها»[١].

ويقول «لقد تمسك الأجانب بما سموه: العُرف والعادات والأصول المرعية»، واعتبروها حقوقًا مكتسبة. مع أنهم لم يكتسبوا هذا إلا من ضعف الحكومة فى عهدى عباس وسعيد، ثم إسماعيل، إزاءهم، على عكس ما كان عليه الأمر فى عهد محمد على كما سبق»[٢].

المحاكم المختلطة:

إزاء هذا الخطب فكر إسماعيل باشا فى علاجه، لكن علاج الضعفاء واستعان بوزيره «نوبار باشا» وكان أرمنيًّا تمصر، يثق به وبسعة اطلاعه وحيلته، واستماع الأجانب إلى رأيه، للوصول إلى مخرج من هذا الكرب.
ووضع نوبار مذكرته للإصلاح، وبدأ التفاوض عليها منذ ١٨٦٧م مع الدول الأجنبية ومع الباب العالى.

وكانت تقضى بإنشاء محاكم خاصة من قضاة مختصين، يحاكم أمامها الأجانب، بدلا من المحاكم القنصلية، ولم يكن من السهل على الدول الأجنبية قبولها لهذا، وسحب الاختصاص من محاكمها القنصلية، التى تنحاز دائما لرعاياها، وكان ضعف الخديوى أمامهم يحملهم على هذا الموقف..

ولذلك ظلت المفاوضات بين أخذ ورد، وموافقة ورفض، حتى وافقت الدول

---

(١) ص ٣٩.

(٢) يقول الأستاذ عزيز خانكى فى كتابه «المحاكم الأهلية» فى المقدمة. «كان الأجانب - وعددهم ٧٩,٤٨٣ - تابعين لسبع عشرة دولة ولسبع عشرة قنصلية، تطبق عليهم سبعة عشرة قانونا، وتصدر أحكامها باسم سبعة عشر ملكًا..

أخيرًا ووافق الباب العالى، ما عدا فرنسا، على مشروع إنشاء هذه المحاكم التى سميت «بمحاكم الإصلاح» وقتها، فى ديسمبر ١٨٧٤.

واحتفل إسماعيل بهذه المناسبة فى ٢٨ يونيو ١٨٧٥ احتفالا مهيبًا بقصر رأس التين، وأخيرًا وافقت فرنسا فى ديسمبر ١٨٧٥، واعتبر ذلك انتصارًا لإسماعيل، وإصلاحًا قدمه للبلاد، وافتتحت رسميًّا فى أول يناير ١٨٧٦.

لكن الدول لم توافق على المشروع إلا بعد ما تضمن الاعتماد على المجموعات القانونية الوضعية الفرنسية، فصدرت ست مجموعات فى وقت واحد[١] وأراد إسماعيل بذلك أن يبرهن على تمدن بلاده، ويرضى أوربا». مع التخلص من عسف المحاكم القنصلية الذى كان الدافع الأول لهذا الاتجاه.. ويقول المؤرخ محمد رفعت[٢]: وعرض نوبار على اللجنة الدولية ١٨٦٩ م قانونها (أى المحاكم) وجله مستمد من القانون الفرنسى، معدلا ببعض الأحكام الإسلامية التى تتفق وروح القانون الفرنسى.

وهذا يعنى بوضوح أن القانون الفرنسى هو الأساس، فإذا وافقت الشريعة كان بها، وقالوا مستمد منها.. وإلا فالقانون الفرنسى طبعًا..

وكان للأجانب الأغلبية فى جلساتها، ولهم الرئاسة فيها، وإذا كانت من قاض واحد كان أجنبيًّا..

وتختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة، وفى المنازعات العقارية، إذا كان أحد الطرفين من الأجانب، أو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة، وفى المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب فى بعض المخالفات البسيطة.

أما الجنح والجنايات التى تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية، وكان هذا هو السبب فى استمرار الأجانب،

---

(١) من كلمة للدكتور حامد زكى من كتاب إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عامًا على وفاته ص ٢٧٠

(٢) فى كتابه السابق الإشارة إليه قبل ص ٢٣٢

ومن حصلوا من المصريين على الحماية، فى عبثهم بأمن البلاد..

فهذه المحاكم الجديدة بهذا الاختصاص القاصر، لم تعالج الداء علاجًا شاملا، بل عالجته علاجًا جزئيًّا.. واعتبر ذلك انتصارًا لإسماعيل، ظل يجاهد من أجله ما يقرب من عشر سنوات.. وهو فعلا خطوة على طريق الإصلاح والتخلص من بعض ما تعانيه البلاد من عبث الأجانب.. ولكنها خطوة قاصرة، وكان لها ثمنها الباهظ على حساب شخصية الأمة وقانونها الأصيل.. وكان السبب الأصلى فى هذا هو ضعف إسماعيل الحاكم، فحين كان الحاكم قبله قويًّا، لم يكن لهذا العبث وجود بهذه الصورة.. لكن إسماعيل كان ضعيفًا أمام الأجانب لأسباب متعددة، كعباس وسعيد، ولذلك عبث الأجانب كما شاءوا، ثم رضى إسماعيل بهذا الإصلاح الجزئى، ولكن على حساب كرامة أمته وإهدار سيادتها وشخصيتها، وصار الرضا بهذا الإهدار نصرًا يحتفل به، ويسجل فى وثيقة دولية.

وظهرت المحاكم المختلطة على حقيقتها محاكم أجنبية عونًا للأجانب على المصريين حتى الخديوى والحكومة..

يقول الكاتب الفرنسى «جابرييل شارم» فى بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية[1] «إن القضاء المختلط الذى كان فى نظر أنصار القضاء القنصلى، ينتقص من حقوق الأجانب حيال الوطنيين، قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات الأجنبية، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الأجانب، سواء من الحكومة المصرية، أو من الباب العالى من غير موافقة الدول».

لقد كانت المحاكم القنصلية تظلم المصريين، وتعبث بهم بسبب القوة من ناحية الأجانب، والضعف من الحاكم، ودون أى سند من قانون، ولكن ذلك صار بعد المحاكم المختلطة، ظلمًا بقانون، أو فوضى منظمة بقانون، كما يقول الشاعر:

لقد كان فينا الظلم فوضى فهذبت حواشيه حتى صار ظلمًا منظمًا.

---

(١) فى عدد سبتمبر ١٨٧٩م ص ١٣٩، نقلا عن كتاب «عصر إسماعيل جـ ٢ ص ٢٤٩ الطبعة الثانية ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م للرافعى نشر مكتبة النهضة.

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي:[١]

«ولقد كان إسماعيل فى غنى عنه (عن قانون المختلط) بالرجوع إلى النظام القضائى المتبع فى تركيا، فإن اختصاص المحاكم الأهلية فى بلاد السلطنة العثمانية يتناول الحكم فى المنازعات المدنية، والتجارية، بين الرعايا الوطنين والأجانب، وفى القضايا الجنائية التى فيها هؤلاء كما تقضى بذلك القواعد المتبعة فى تنفيذ الامتيازات فى تركيا»[٢].

«ولما كان مصدر الاختصاص القضائى القنصلى هو الامتيازات الأجنبية فى تركيا، فالإصلاح المعقول كان هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات، لأن تطبيق الامتيازات فى مصر إنما جاء تبعًا لسريانها فى تركيا، على أساس أن الامتيازات هى معاهدات أبرمتها تركيا، وأنها تسرى على مصر كما تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية، وكما نصت معاهدة لندن ١٨٤٠.

«وما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الأجنبية تزيد عما كان فى تركيا، وهى الأصل فى هذه المزايا..

«ولكن إسماعيل ونوبار لنزعتهما الأوربية، لم يجدا غضاضة من التدخل الأوربى فى ولاية القضاء، مادام هذا التدخل منظمًا، فارتكبا شططًا كبيرًا، إذ لم يجعلا أساس الإصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب فى تركيا، وارتضيا

---

(١) ص ٢٤٤ من المصدر السابق.

(٢) فقد قبلت الدول خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية العثمانية من غير الرجوع إليها. وتختص المحاكم التركية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية، إذا كان فى الخصومة صالح أهلى دون حاجة إلى حضور القنصل، وتسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية والتنظيم والصحة، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية، فيما عدا الجرائم التى تقع منهم على أجنبى، المصدر السابق ص٢٤٢.

ويقول عزيز خانكى فى كتابه «المحاكم المختلطة والأهلية» ص ٨٩ عن أحوال القضاء فى مصر قبل المحاكم المختلطة، وكانت المجالس المحلية من قبل تطبق القوانين العثمانية مثل قانون العقوبات العثمانى الصادر فى ١٨٤٠ والقانون البحرى الصادر ١٨٦٤، وقد اضطرت الحكومة التركية إلى أخذ أحكامه من القانون الفرنسى، لأنها لم تجد فى أحكام الشريعة ما يمكن تطبيقه فى مثل أحكام التفاليس والكمبيالات وغيرها، أما القانون المدنى فقد صدر باسم «مجلة الأحكام العدلية» على مذهب أبى حنيفة» ا. هـ.

نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب»

«فجاء الإصلاح معكوسًا مشوهًا، وحمل فى طياته هدم ولاية القضاء فى مصر، ومهد لتغلغل النفوذ الأجنبى فى سلطة القضاء والتشريع، وفى كيان البلاد المالى والاقتصادى». لاسيما بعد أن صار القانون الأجنبى المختلط هو قانون المحاكم الوطنية الأهلية فيما بعد..

إن المحاكم القنصلية أخذت اختصاصها هذا بالغلبة، بسبب ضعف الحاكم المصرى[١]، دون سند قانونى من الامتيازات، وإلا كان مثله فى تركيا.. فكان تخلص إسماعيل من ظلمها بجلب ظلم أعتى وأشد، حتى امتد إلى سلطانه.. وسلطات الحكومة، ولا يعتبر إصلاحًا بالمعنى الذى هللت له حكومة إسماعيل، ومن كان يتقرب إلى أبنائه الحكام بعد ذلك بمدحه.

لقد قضى على كل مظاهر الشخصية المصرية بهذه المحاكم وفيها.. فلغتها أجنبية، ولا حياة للغة العربية فيها[٢]، وقضاتها أجانب، وقانونها أجنبى مجلوب من الخارج.. وموظفوها أجانب، أو متمصرون ولاؤهم للأجانب. والقضاة المصريون القليلون غرباء فيها، وكذلك المتقاضون المصريون..

إنها محاكم أجنبية لحمًا ودمًا فى قلب مصر، وباسم حاكمها تصدر أحكامه.. وهذا هو الذى فرح به إسماعيل وهلل له.. ويقول الرافعى فى كتابه:[٣]

«لما ضعف شأن الحكومة فى عهد خلفاء محمد على طغت سلطة الأجانب على سيادة الحكومة، وبدأت طغيانها فى عهد سعيد ثم ازداد فى عهد إسماعيل، وفى خلال ذلك نالوا المزايا التى اغتصبوها بالعرف والعادة».

---

(١) يقول القاضى الهولاندى «فان بملن» (Van Bemmelen) الذى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة فى عهد إسماعيل: «إن الأوربيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن العرف. وفى الحقيقة أنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على الضعفاء» عن المصدر السابق ص ٢٤٣.

(٢) ولازلت أذكر عندما كنت طالبًا فى الثلاثينات ما أثاره المستشار عبد السلام ذهنى بهذه المحاكم من تمسكه بإدخال اللغة العربية بها وكانت أزمة..

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٢.

وهى المزايا التى تمتع بها القناصل، والمحاكم القنصلية لصالح رعاياهم.. وقامت جهود إسماعيل ومفاوضاته على أنها حق ثابت لهم، يحاول التخفيف فيه.. فخفف بعضًا، ولكنه زاد الطين بلة، واعترف فى وثيقة دولية بما انتزعوه بالقوة من حقوق مصر وهيبتها، فى أهم أمر يتصل بسيادتها، وهو القضاء والقانون فيها..

المحاكم الأهلية:

لقد كان لهذه المحاكم المختلطة سيئات كثيرة عرضنا بعضها، ولكن السيئة الكبرى التى لصقت بمصر وشريعتها حتى الآن، ومزقت هيبتها القانونية والقضائية، كانت إدخال القوانين الأجنبية فى المحاكم الأهلية، والاحتكام إليها فى بلد مسلم، بدلا من القضاء العادى الذى كان يسيرًا بمقتضى قانونها الأساسى، وهو الشريعة الإسلامية. فكان ذلك ضربة شديدة للشريعة وقوانينها، وكان ذلك بدء مواجع نشكو منها حتى الآن.

لقد كان فى مصر منذ دخلتها المحاكم المختلطة، قضاءان وقانونان رسميان تعترف بهما الدولة، وتصدر الأحكام فيهما باسم رئيسها.. ولكنها صارت بعد المحاكم الأهلية التى أنشئت ١٨٨٣ ثلاث جهات، وثلاث قوانين رسمية.. المحاكم المختلطة والأهلية، والشرعية فى اختصاصها الضيق الذى سمحوا لها به..

ولم يكن هناك سبب حقيقى مقبول، وراء هذه الفوضى القضائية كلها، ووراء خروج الدولة المسلمة على تشريعها الأصلى، وقضائها الأساسى، وتنازلها عن سيادتها القضائية، إلا نفوذ الأجانب، وضعف الحكام، وعدم إحساسهم وانتصارهم لشريعتهم.

فلو كان الحكام أقوياء، ولديهم الإحساس الصحيح بقوميتهم، وشريعتهم وسيادة دولتهم، لعملوا على الأقل على أن يجرى العمل فى مصر على نسق ما يجرى فى الدولة العثمانية، من خضوع الأجانب لمحاكمها، برغم تمتعهم بالامتيازات. مما أشرنا إليه من قبل، ولم يكن فى مصر مكان للمحاكم المختلطة، ولا للقوانين الأجنبية..

ولقد كانت هذه الجناية التى تمثلت فى هذه المحاكم، وفى قانونها الوضعى

المجلوب من أوربا، والغريب على بيئتنا وثقافتنا، والذى انحصر فى عمل هذه المحاكم الأجنبية أولا، وهى محاكم موقوتة مهما يمتد بها الزمن، ونطاقها ضيق، لقد كان ذلك تمهيدًا قويًا للجناية الكبرى فيما بعد، على تشريعنا الأصلى، وهى جناية باقية بعد إلغاء المحاكم المختلطة..

فحين عمل الخديوى إسماعيل، ومن بعده توفيق ومعاونوه، على تنظيم المحاكم الأهلية فى مصر، بعد المختلطة، وجدوا من السهل عليهم أن يعربوا هذه القوانين الأجنبية، ويجعلوها أساس العمل فى محاكمنا الوطنية أيضا، التى سميت بالمحاكم الأهلية.. بدلا من أن يجعلوا الشريعة - كما كانت على مر العصور - هى الأساس لهذه القوانين..

وبذلك تضاعفت قوة الضربة التى وجهت إلى ثقافتنا الأصيلة، وإلى كرامة الشريعة، وكرامة بلد مسلم ظل منذ دخل الإسلام إليه، على يد عمرو ابن العاص فى العام العشرين من الهجرة، يعمل بشريعته ويعتز بها..

ولقد ظلت المحاكم الأهلية، والتى سميت فيما بعد بالوطنية، تعمل حتى الآن بهذه القوانين الأجنبية المصرية، وهى لم تخل من مواد كثيرة مطابقة لمبدأ الشريعة أو متمشية مع روحها، ولكن فيها مواد صارخة فى مناقضتها للشريعة نصًا وروحًا، ومخالفة لتقاليدنا الإسلامية العربية، وتعتبر رقعة عار فينا لم نتخلص منها حتى الآن.. فكيف كان ذلك؟

كان لهذا تاريخ وملابسات:

فإن مصر - بحكامها وشعبها - التزمت بشريعتها، والاحتكام إليها منذ دخلها الإسلام. حتى صارت شريعة الإسلام شريعة قومية بالنسبة لسكان مصر جميعًا، امتزجت بحياتهم ومصالحهم كل هذه القرون، فهى كما يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى ويتساءل:[1]

---

(١) من مقال له نشر بملحق «السياسة» الأسبوعى فى أكتوبر ١٩٣٢ ارجع لكتابى «إسلام لا شيوعية» ص ١٥٤. والناشر مكتبة غريب ١٣٩٦-١٩٧٦ م.

«أليست الشريعة الإسلامية بعد أن تكون شريعة الله هى شريعة الشرق، منتزعة من روح الشرق وضميره، أوحى بها الله إلى عبد شرقى فى أرض شرقية؟».

«ألم يكن الفقه الإسلامى - كالفقه الرومانى - شريعة إمبراطورية مترامية الأطراف، قام عليها أمر دولة، واستقام بها السلطة والملك؟».

«أليس من المستطاع أن تتخطى الشريعة الإسلامية أعناق القرون، فتصبح شريعة العصر، تتسع لمقتضيات الحضارة، وتصبح شريعة الشرق، دون تمييز بين دين ودين؟»

لقد انهت الشريعة حكم القانون الرومانى فى مصر، وصارت هى المرجع للأفراد والدولة، يحتكمون إليها فى المسائل الخاصة والعامة لها قضاتها الرسميون من العلماء، ولهم كبير قضاة، يتولون إصدار الأحكام والفتاوى من الشريعة.. وسارت الأمور على هذا المنوال، كل هذه القرون.. لم يستطع أحد أن يغض منها، أو يخرج عنها، ويهمل الأخذ بها فى أحكام يصدرها، ولا يعرف المصريون سواها.. وكان نظام القضاء وحال من يتولونه، كأى نظام ينتظم أمره، أو لا ينتظم، حسب الحكام والأفراد، وحسب الأوقات فيقوى أحيانًا، ويضعف أحيانًا..

لكن الأساس فيه هو الأساس، هو شريعة الله..

وتغير الحكام على مصر، وتبدلوا، والأساس باق لا يتغير، ولا يتبدل.. حتى جاء محمد على والأمر على ذلك، وانفتحت مصر على الغرب، ووفد عليها الأجانب، ولهم مشكلاتهم وقضاياهم. فعمل الحاكم على مجابهة الحالة الجديدة، بتأليف محاكم أو لجان مناسبة لها خبرتها بالقضايا الجديدة، وبحل مشكلاتها التجارية وغيرها والقضاء الشرعى باق، وله مجاله المتعدد، وله مراجعه من كتب الفقه، والأحكام، يرجع إليها فى أحكامه.. دون أن يكون هناك قانون مصاغ منظم كما يصاغ وينظم الآن من بنود ومواد.. إلخ..

استمرت هذه المحاكم الشرعية فى عهد عباس وسعيد، كما كانت، ولما تولى إسماعيل الحكم أصدر أمره إلى مجلس الأحكام حين تولى الحكم ١٨٦٣، بإعادة

تأليف مجالس أو محاكم الأقاليم[١]، وعمم هذه المجالس فى أمهات المدن تسهيلاً للتقاضى، وأنشئ بجانب هذه المحاكم الابتدائية مجالس أومحاكم الاستئناف وأنشئ «ديوان الحقانية» وأحيلت عليه إدارة المحاكم، ومجالس الأقاليم، وأسند إليه سن القوانين واللوائح.

وبناء على اقتراح مجلس شورى النواب ١٨٧١، أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى والأخطاط لنظر القضايا الصغيرة، وهذه هى التى أدركناها فى صغرنا وعرفناها باسم «محاكم الخط».

وبجوار هذا بقيت فى عهد إسماعيل أيضًا المحاكمة التجارية المسماة «مجلس التجار» فى كل من القاهرة والإسكندرية للفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب، وكانت تتألف من الوطنيين والأجانب، والغالبية والرياسة للوطنيين..

وكان هناك منذ محمد على فى نظام القضاء «مجلس الأحكام»، وهو هيئة استئنافية عليا، يمكن أن نقول عنه «محكمة النقض» أو «محكمة التمييز»، وكان يتألف من تسعة أعضاء من الكبراء، ومن عالمين: أحدهما حنفى، والآخر شافعى، فأبقى عليه إسماعيل..

ولكن جد بجوار هذا القضاء الوطنى، قضاء المحاكم القنصلية الخاص بالأجانب، والذى تحدثنا عنه، وعما جره على البلاد من ويلات، بسبب الامتيازات الأجنبية وقوة نفوذ الأجانب وضعف الحاكم وحكومته..

وكان القضاء الوطنى مثل مرافق الدولة الأخرى فى حالة تأخر، وتسيب، وعدم أهلية تامة للعمل، إذ لم تكن هناك ضوابط، ولوائح يلتزم بها هذا أو ذاك، وكان الحاكم (الخديوى) حاكمًا بأمره، وله التصرف الكامل النافذ فى كل شىء.. ولنوابه وممثليه فى أى مكان مثل هذا، استمدادًا من نفوذه، وسلطاته.. ولم يكن

---

(١) وكان لكل مجلس رئيس وأربعة أعضاء، وأربعة كتاب، وعُين لكل مجلس اثنان من العلماء لوظائف الافتاء أحدهما حنفى والآخر شافعى - ص ٢٧٧ من كتاب «إسماعيل بعد مرور خمسين عامًا..» سبق ذكره..

هناك المؤهلون الذين يسدون حاجات العمل على المستوى اللائق، سواء فى القضاء أو فى غيره، لكن الأساس الذى يحكم الجميع ويسيرون عليه هو الشريعة[١]..

حتى بدأ إسماعيل يفكر فى طريقة يخفف بها من ظلم محاكم القنصليات، ورأينا فيما سبق كيف انتهى الأمر إلى إنشاء المحاكم المختلطة، وافتتاحها فى أول يناير ١٨٧٦ م وشهدت البلاد لأول مرة فى تاريخها، قضاء أجنبيًّا عنها، يسير على قانون أجنبى عنها، وعن شريعتها وطبيعتها، ويتولاه ويتحكم فيه الأجانب «الخواجات»..

ولكنها رأت لأول مرة أيضًا قضاء منظمًا له قانونه الموضوع المحدد، وله لوائحه وأنظمته المرتبة، وله قضاته وأجهزته، مما لم يعهد فى مصر من قبل.. وظهر أمام الجميع الفرق الكبير بين تنظيم المحاكم الجديدة، وبين حال المحاكم الموجودة.. سواء من حيث وجود قانون محدد مبوب، يلتزم به القضاة والمتقاضون، أو من حيث تنظيم العمل الإدارى والفنى فى هذه المحاكم الجديدة..

ولاشك أن النفوس إزاء هذا تتطلع إلى أن ينظم القضاء الوطنى مثل هذا التنظيم.. ومصر كلها كانت تتطلع إلى تنظيم أمورها فى كل مرافقها..

ولذلك كان هذا التطلع طبيعيًّا ومقبولاً، بل مطلوبًا إخراجه إلى حيز الوجود، حتى ينتظم حال القضاء الوطنى، وتصلح أموره..

ولذلك اتجه الخديوى إسماعيل ومعاونوه إلى البدء فى إصلاح القضاء الوطنى، فى وقت، مبكر قبل الموافقة على قيام المحاكم المختلطة، التى بدأت عملها بانتظام من أول يناير ١٨٧٦ م فطلب من[٢] رفاعة بك رافع تعريب قوانين المحاكم المختلطة تمهيدًا للعمل بها فى المحاكم الأهلية..

والتنظيمات الإدارية ولوائحها أمرها ميسور، والاستفادة من أنظمة المحاكم

---

(١) ودون يوجد منصب قاضى القضاة، درج الباب العالى على تعينه، حتى سعى إسماعيل لديه فى أن يعين هو قاضى القضاة ويعين القضاة أيضًا، بدلاً من قاضى القضاة التركى واعتبر هذا نوعًا من الاستقلال القضائى.. المصدر السابق ص ٢٧٨.

(٢) ص ٢٧٩ من كتاب «إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة» مصدر سبق ذكره.

الجديدة أو من غيرها فى الغرب فى تكوين أجهزة المحاكم الوطنية، وإصلاح حالها، هذا لا غبار عليه، بل مطلوب..

لكن القوانين التى تسير عليها هذه المحاكم، كيف تكون؟

ولقد ظهر من أول الأمر اتجاه الخديوى إسماعيل إلى قوانين المحاكم المختلطة، إذ أمر رفاعة بك بتعريبها. فقام رفاعة وتلامذته بهذه المهمة.

يقول المؤرخ عبد الرحمن الرافعى[١] وهو يتحدث عن إنشاء المحاكم الأهلية..

«وقد كان الشروع فى إنشائها على عهد إسماعيل، إذ مهد لذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة «بالكود»، واضطلع العلامة رفاعه بك وتلاميذه بهذه المهمة».

فعربوا القانون المدنى، وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، وتحقيق الجنايات..

أما «عزيز بك خانكى»، فيقول تحت عنوان.. «قوانين المحاكم الأهلية»:[٢]

«أما قوانين المحاكم الأهلية فقد كان الفضل فى وضعها للإيطاليين، تولى «مسيو موريوندو» وضع للقانون المدنى، واشترك معه محمد قدرى باشا، كما اشترك مع «المسيو فاشر» فى وضع قانون تحقيق الجنايات والقانون التجارى، وكان للمغفور له بطرس غالى باشا فضل الاشتراك مع الكل فى وضع هذه القوانين..»

«وقد استرشد أعضاء اللجان فى المسائل التى لها مساس بالشريعة الإسلامية الغراء بآراء الشيخ البحراوى، مفتى نظارة الحقانية فى ذلك العهد».

«وضعت القوانين الأهلية باللغة الفرنساوية أولاً، ثم ترجمت إلى اللغة العربية»، «ولما عرضت القوانين الأهلية على مفتى الديار المصرية ليصادق عليها رفض بحجة أن الأحكام الواردة فيها تخالف أحكام الشريعة الإسلامية الغراء». ثم أورد عزيز خانكى بعد ذلك ص ٩٣ ما كان من إسماعيل باشا، حين تجهيز

---

(١) فى كتابه «عصر إسماعيل «جـ ٢، ص ٢٣٩.. سبق ذكره.

(٢) ص ٩٢ من كتابه «المحاكم المختلطة والأهلية» طبعة ١٩٣٩، المطبعة العصرية المصرية.

هذه القوانين وقال: «قال السيد رشيد رضا: حدثنى على باشا رفاعة، قال حدثنى والدى (رفاعة الطهطاوى) إن إسماعيل باشا الخديوى استحضره، وقال له: يارفاعة بك: إنك أزهرى تعلمت وتربيت فى الأزهر، فأنت أعلم الناس بعلماء الأزهر وأقدرهم على إقناعهم بما ندبناك له. إن الأفرنج قد صارت لهم حقوق ومعاملات كثيرة فى هذه البلاد، وتحدث قضايا بينهم وبين الأهالى، وهم يشكون إلى، أنهم لا يعلمون: بماذا يحكم لهم أو عليهم فى هذه القضايا، ليراعوه، ويدافعون به عن أنفسهم، لأن كتب الفقه التى يحكم بها علماؤنا معقدة، وكثيرة الخلاف، فأطلب من علماء الأزهرأن يضعوا كتابًا فى الأحكام المدنية الشرعية، مثل كتب القوانين فى تفصيل موادها، وعدم وجود خلاف فيها، يترتب عليه اختلاف القضاة فى أحكامهم، فإن لم يفعلوا فإننى مضطر إلى العمل بقانون نابليون الفرنسى».

«قال على باشا رفاعه (والكلام لايزال للسيد رشيد رضا): فأجابه والدى بقوله: «يا أفندينا إننى سافرت إلى أوربا، وتعلمت فيها، وخدمت الحكومة، وترجمت كثيرًا من الكتب الفرنسية إلى اللغة العربية، وقد شخت ووصلت إلى هذه السن، ولم يطعن أحد فى دينى فإذا اقترحت هذا الاقتراح على علماء الأزهر، بأمر افندينا، فإننى أخشى أن يقولوا: إن الشيخ رفاعة قد ارتد عن الإسلام فى آخر عمره، برضاه بتغيير كتب الشريعة وجعلها كالقوانين الوضعية، فأرجو أن يعفينى أفندينا من تعريض نفسى لهذا قبل موتى لئلا يقال: مات كافرًا.!!

«فلما يئس الخديوى منهم، أمر بالعمل بالقوانين الفرنسية، وتأسيس المحاكم الأهلية، ولم يبال بالعلماء ولا بغيرهم» وإسماعيل لم يأمر بالعمل فعلاً حينذاك، ولكنه بدأ فى هذا الاتجاه حين أمر رفاعه كما قدمنا بتعريب هذه القوانين. ثم عزل عن الحكم، قبل أن يتم ما أراد.

وقد ظهر هذا الاتجاه منه مبكرًا حين العمل فى وضع القوانين المحاكم المختلطة، وقبل إنشائها فعلاً بنحو ثمانى سنوات.. فقد تم تعريبها[1] ١٨٦٨ م من اللغة الفرنسية.

---

(١) وتألفت لجان لتعريبها منها لجنة ترجمت القانون المدنى، كان من أعضائها رفاعة، ولجنة=

فى عهد توفيق:

وجاء بعده الخديوى توفيق فى يونيو ١٨٧٩، بعد عزل والده وسفره إلى إيطاليا، فواصل تنفيذ فكرة أبيه فى إنشاء المحاكم الأهلية، والاتجاه أيضًا إلى القوانين الأجنبية، وأخذت اللجان تعقد لهذا الغرض، ويشترك فيها الأجانب العاملون بالحكومة المصرية[1] ثم عدلها قدرى باشا بعد أن صار ناظرًا للحقانية من ١٨٨١/٩/١٤، ولكن لم يستطع إخراج الأجانب منها..

وكان الرأى مستقرًّا فى اللجنتين على الاعتماد على القوانين الأجنبية، واتخاذها أساسًا، ويصير تعديلها بحسب طباع الأهالى ومعاملتهم فيما بينهم، ويراعى فيها أيضًا جهة المحاكم المختلطة، بحيث تكون كافلة لنظام المحاكم الأهلية، وكافية لسير المحاكم المختلطة.

«ثم فيما بعد تراءى للحكومة وضع قانون مدنى مطابق للشريعة الغراء، وأحيل على سعادة قدرى باشا، وتشكل قومسيون آخر (لجنة أخرى) لترتيب المجالس (المحاكم)، وبقطع النظر عن أرجحية هذا الرأى (مطابقة الشريعة) فإنه

= ترجمت قانون المرافعات، ولجنة ترجمت قانون العقوبات، منها محمد قدرى باشا، ولجنة ترجمت قانون تحقيقات الجنايات، وكان قدرى باشا وبطرس غالى باشا وبعض علماء الأزهر يشرفون على أعمال اللجان كلها، وبعد أن ترجمت وطبعت خلال سنة ١٢٨٣ هـ - ١٨٦٨ م المصدر السابق ص ٨٩.

وقد ولد رفاعه ١٨٠١ وتوفى ١٨٧٣ م، وهذا يؤكد أن تعريبها لم يكن بعد إنشاء المحاكم المختلطة، بل كان فى السنينات تمهيدًا للمفاوضة لإنشائها، فكان إسماعيل يفكر فى محاكم مختلطة، ومحاكم أهلية وطنية تعتمد على قوانين المختلطة، وأن الحديث الذى دار بينه، وبين رفاعة فى شأن تقنين أحكام الشريعة كان فى السنينات، فى الوقت الذى بدأ فيه بالتفكير فى المفاوضة على المحاكم المختلطة، وأنه جهز القوانين لهذه المحاكم من القوانين الفرنسية والإيطالية ثم بدأ يفاوض على أساسها، فلما افتتح المحاكم المختلطة فى يناير ١٨٧٦، بدأ ينجه للمحاكم الأهلية، ولكنه عزل عن الحكم قبل أن يتم مشروعه فأتمه ابنه توفيق.

(١) فى ٢٧ يونيو ١٨٨٠ ألف مجلس النظار لجنة «للنظر وإجراء المطالعات والتحضيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة، والمحاكم الأهلية» مشكلة من ناظر الحقانية حسن فخرى رئيسًا، وثمانية أعضاء منهم أربعة أجانب يعملون بالحكومة، وكان منهم «مستر تجران» وكيل نظارة الخارجية.. كما كان من اللجنة محمد قدرى بك المستشار حينئذ بالمحاكم المختلطة، وصار فيما بعد ناظرًا للحقانية - (نحو تقنين جديد) ص ٧٠ للمستشار عبد الحليم الجندى..

لم يتم عمل هذا القانون للآن (١٨٨٢/١٢/٢٧)، وهل يمكن تطبيق ذلك القانون على الأهالى، بالنسبة لعادتهم ومعاملاتهم الآن؟..

«وإذا قيل لابد أن يكون المدنى مطابقًا للشريعة الغراء، فربما يقال إنه من باب أولى، يلزم الحكم بالجنايات، وسير المرافعات على مقتضى الشريعة، وفى هذا ما لا يحتاج لتعريف من الصعوبات بالنسبة للحالة الجارية بين الأهالى» هكذا يقول ناظر الحقانية فى ذلك الوقت فى مذكرته.. ثم يقول فى النهاية:

«فالمترامى الآن أن تؤخذ القوانين المصرية.. الموجودة الآن بالمحاكم المختلطة، ويتشكل قومسيون لاتمام التعديلات التى صار الشروع فيها وتطبيقها بعد نظرها بمجلس النظار[1] أى فى المحاكم الأهلية.

وفى ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ (بعد الاحتلال فى سبتمبر ١٨٨٢) انعقد مجلس النظار ودارت مناقشات كانت كلها فى تأييد وجهة نظر فخرى باشا، وانتهت بقرارات بلغت لناظر الحقانية فى شأن المحاكم الأهلية هى:

١ - تشكيل المحاكم مع إدخال بعض قضاة أجانب فى المحاكم المستجدة باعتبار قاض فى كل محكمة ابتدائية، واثنين فى كل محكمة استئنافية.

٢ - تُتَّبع أمام المحاكم المستجدة (الأهلية) القوانين المتبعة الآن، أمام المحاكم المختلطة على ما هى عليه الآن، ماعدا قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات، فإنه يصير تعديلهما بما يكون ملائمًا لحالة البلاد..

٣ - أن تكون درجات المحاكم لغاية درجة الاستئناف، وتلغى محكمة التمييز (النقض)[2] وكان مجلس النظار المؤلف من قبل فى ظل العرابيين، هو الذى اتجه لمطابقة القوانين للشريعة.. وقد بدأ قدرى باشا فى العمل لذلك، وصاغ أحكام الشريعة فى مواد محكمة الوضع على أسلوب القوانين الأوربية، فى

---

(١) من مذكرة ناظر الحقانية فخرى باشا فى ١٨٨٢/١٢/٢٧م، الذى عاد للوزارة بعد الثورة - «نحو تقنين جديد» للمستشار عبد الحليم الجندى ص ٧٠ وما بعدها..

(٢) من المصدر السابق ص ٧٣، وكتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال للرافعى ص ٥٣ وما بعدها.

كتب ثلاثة، طبعت[١] بعد وفاته، منها «مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان، على مذهب أبى حنيفة النعمان فى المعاملات المدنية الشرعية» وكتاب «الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية» وكتاب عن مشكلات الأوقاف، وكتاب لم يطبع فى (تطبيق ما وجد فى القانون المدنى موافقًا لمذهب أبى حنيفة)[٢]

ولكن ما أعده قدرى باشا لم يعلن، كما لم يقدم إلى مجلس النظار، وهو يبت فى الأمر نهائيًا بعد الاحتلال (فى ديسمبر ١٨٨٢)، لأنه - كما يرى المستشار عبد الحليم الجندى فى كتابه - رأى أنه لم يعد مطلوبًا بعد الاحتلال بطبيعة الأمر، ولأنه أى قدرى باشا صار سياسيًا وعليه مجاراة الأمور والخضوع للواقع..

وقد كان وحيدًا فى رأيه فى اللجان التى ألفت من قبل، وعهد إليه بالعمل على تنفيذ رأيه بوضع القوانين التى يطلبها، ولكنه لم يخرج بها ولم يعلن عنها.. ولعل سبب ذلك أنه رأى التيار ضدها، بعد اضطراب الأمور، وفشل الثورة ثم الاحتلال..

وقد كان هذا مطلبًا من وزارة العرابيين[٣] لكن قد دالت دولتهم، وكان ذلك فى الوزارة التى رأسها شريف باشا ١٨٨١ قبل الاحتلال.. ومع أن الاتجاه الرسمى من الخديوى ومجلس النظار كان إلى القوانين الأوربية، إلا أننا وجدنا من أصحاب هذا التيار - أى الغربى كما سبق - مع يحتج لذلك بأن القوانين الشرعية غير موجودة، وغير جاهزة لإصدارها، وكان القضاة والمفتون يرجعون إلى الكتب رأسًا، مع ما فى ذلك من صعوبة، وتعرض الأحكام للخطأ، ولقد ظلت هذه الحجة هى حجة الذين يعارضون الشريعة على مر السنين، وإن كانت هذه الحجة قد سقطت الآن بعد انتهاء اللجان التى ألفت ١٩٧٩، من تجهيزها تمامًا...

---

(١) طبع منها كتابان ووزعا على تلاميذ المدارس بواسطة وزارة المعارف بأمر على مبارك باشا.

(٢) من كتاب «عصر إسماعيل» - جـ ١ ص ٢٧٨، ٢٧٩. سبق ذكره.

(٣) فى حكم محمد على وفى ١٨٣١، تولى منصب الافتاء فى الإسكندرية الشيخ محمد الجزايرلى وأنس محمد على فيه روح الاجتهاد فعهد إليه القيام بتقنين الشريعة غير مقيد بمذهب معين، ولكن ذلك لم يتم، وكانت محاولة لإصلاح المحاكم فى البلاد ولو أن ذلك تم فى حينه لنجت مصر من بلاء القوانين الأجنبية، ولو قدر للثورة العرابية النجاح لنفذت خطتها.. ولكن هكذا كان قدر مصر!!.

وقد كان من الغريب أن يوجد من العلماء من يعارضون فى تنظيم الأحكام الفقهية فى شكل مواد محررة ومحددة، لأن الرجوع إلى الكتب يكفى ويظل هذا، حتى وجدنا القاضى التركى يعارض الإمام الشيخ محمد عبده ١٨٩٩، فى المشروع الذى قدمه لإصلاح القضاء الشرعى، بعد أن عين مفتيًا فى ٣ يونيو ١٨٩٩، وعرض فكرة تقنين أحكام الشريعة فى مواد، ليسهل على القضاة الرجوع إليها والحكم بها.. وذلك حين عرض مشروع إصلاح القضاء الشرعى على مجلس شورى القوانين، فأفحمه الشيخ محمد عبده، بأن الدولة العثمانية قد قامت من قبل بمثل هذا، فى كتاب «المجلة» التى عليها العمل فى محاكمها، ولم يقل أحد إن الدولة قد خرجت على الدين بعملها هذا..[١]

وكم جنى الجامدون المتزمتون من العلماء على الشريعة وعلى البلاد، بضيق أفقهم وسوء فهمهم ولا يزال المتزمتون يجنون هذه الجناية حتى الآن وإن كان فى أمر آخر خلاف هذا ولن يخلو منهم زمان، فهم يصورون ظاهرة طبيعية فى كل عصر.. ثم لا يبقى غير الصحيح ولو تأخر به الزمن فالبقاء دائمًا للأصلح لكن التأخير فى الإصلاح يجر كثيرًا من المساوئ والمتاعب..

والذى ينظر إلى آثار المحاكم المختلطة السيئة، يجد أنها كانت معارضة بالشعور الوطنى الذى رآها ظاهرة من ظواهر الاحتلال والنفوذ الغربى ترحل برحيله، كما حصل فعلا وتخلصنا من كل آثارها فى عهد الاستقلال..

أما المحاكم الأهلية:

وإن كان تنظيمها قد عاد بفوائد كثيرة لا شك فيها، وفيما قدمه للبلاد، وقدمه رجالها من إرساء قواعد العدالة فيها، إلا أن قانونها المستمد من قوانين الغرب[٢]، أخذ على مر الأيام طابعًا قوميًا، واستقر لدى المتعاملين به المتبحرين فيه، وغير المتبحرين، ممن نظموا حياتهم ومعيشتهم على أساسه، وأصبح من

---

(١) كتاب الإمام محمد عبده للمستشار الجندى ص٨٤.

(٢) وكان من الغريب ومن التبجح أن يسميها فخرى باشا فى مذكرته السابقة أنها «قوانين مصرية»، ولذلك وضعنا أمامها علامات تعجب...

الصعب إقناعهم بالتغيير واستمداد القوانين من الشريعة، لما يرون فى التغيير - مجرد التغيير - من صعوبة عليهم.. والناس دائمًا عبيد ما ألفوا..

مع أن التغيير الحقيقى لن يتم إلا فى بعض مواد تخالف الشريعة والتقاليد مخالفة صارخة، لكنهم يخشون الصعوبة من الرجوع إلى مصادر هذه المواد كلها من كتب الشريعة حين يحتاج الأمر إلى الرجوع للشروح، كما يرجعون الآن للشروح الفرنسية وغيرها، وصار ذلك سهلا عليهم..

أما الرجوع لكتب الشريعة فإنهم يجدونه صعبًا عليهم، وسيبدءون فى قراءتها وفهمها من جديد، مع أنهم حفظوا القانون القديم، وعرفوا شروحه، بطول الممارسة وأصبحوا أساتذة فيه، وهم فى الجديد سيتحولون إلى مستجدين يتعلمون..

وإن كان بعض هؤلاء المعارضين الذين ألفوا القديم يرون فيه - زيادة على هذا - صورة تقدمية تجارى ما فى العالم المتقدم من قوانين وأحداث!! ولا يستطيعون فى الوقت نفسه هضم بعض النقط الشرعية من قانون العقوبات وغيره، ويرون فيها مجافاة لروح العصر!! حتى قال أحدهم مستغربًا مستنكرًا: كيف تريدون تطبيق حكم نزل به القرآن من ١٤٠٠ سنة؟

وقال الآخر: كيف تريدون أن نحكم حكمًا يجافى روح العصر؟[1] وإلى هذا الحد بلغ الغزو الثقافى الغربى لعقولنا وحياتنا، وبلغ التأثر بالقوانين الغربية التى هى صورة معربة من القوانين التى عمل بها فى المحاكم المختلطة والمستمدة من القوانين الغربية كما سبق..

ولقد عملنا على إلغاء المحاكم المختلطة، فذهبت مع قوانينها، ولكن هذه القوانين بقيت فى صورة مصرية بالمحاكم الوطنية، واستسغناها إلى حد احتضانها والتمسك بها والدفاع عنها ووضعها فى مرتبة أعلى من مرتبة الشريعة!! قوانين الله، وإلى حد اتهام قوانين الله المنزلة فى القرآن، بأنها قديمة بالية، وهمجية

---

(١) وهما من أعلام القانونيين المسلمين ونشرت الصحف والمجلات خلال عام ١٩٨٤م رأيهم هذا، وقمت أنا وغيرى بالرد عليهم خلال شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤ فى الجمهورية وآخر ساعة.

ووحشية، لا تتناسب وروح العصر، أما ما فى هذه القوانين من مواد خاصة بهتك العرض والمخالفة لشريعتنا وتقاليدنا فلم يمسوها بنقد، لأنها قوانين مأخوذة عن فرنسا !!!

وهذا يمثل أخطر أنواع الغزو أو الاستغزاء على ثقافتنا وأصالتنا كأمة إسلامية، يقوم بها رجال منا مسلمون وطنيون كبار!! ومثلهم كثيرون فينا.. مع علم الجميع بأنها قوانين أجنبية مستعارة من قوانين الغرب، ولكنهم أعطوا (الخواجة) الجنسية المصرية، فصار وطنيًّا مثلهم!!

والذى لاشك فيه أن التعليم الغربى الحديث، الذى تعلمت على أساسه الأجيال منا، مع عزل التربية الدينية عنه، فى مراحل التعليم المختلفة، كان له دور كبير فى استساغة هذه القوانين بهذه الصورة، حتى تعددت بذلك مظاهر الغزو أو الاستغزاء الثقافى فى مجالات الحياة، ومظاهرها المختلفة. ومن نزل البحر لم يسلم من البلل.. ومن خاض النيران لا يسلم من الاحتراق، ومن يهن يسهل الهوان عليه..

ولقد كان من الضرورى بل الحسن لنا أن نقتبس وسائل النهوض والتقدم من الغرب، من علومه وصناعاته ونظام الإدارة فيه.. إلخ.

وقد فعلنا ذلك لكن دون احتياط وحصانة، فانحزنا للغرب بتأثير القانون الطبيعى، من تقليد الأمم الضعيفة للأمم القوية، فكان ما نشكو منه الآن، ونريد علاجه.

عودة إلى التعليم:

لقد كانت هناك محاولات بذلت لتهدئة الاندفاع فى تقليد الغرب، واقتباس نظرته فى الحياة، وذلك بربط التعليم الحديث والقضاء بشريعتنا، وتطعيم نهضتنا الحديثة بروحنا الدينية والقومية، ولكن هذه المحاولات لم تنجح تمامًا لقوة الاندفاع فى تقليد الغرب فى كل شىء.

لقد آل الأمر فى عهد محمد على بشأن المدارس الأولية الرسمية إلى «المكتب

المستجد» الذى يقتصر على تعليم القراءة والكتابة والحساب، عملا بما نقله عن أوربا، وإنجلترا على الخصوص، فى «التعليم فى أقصر وقت»، ثم أصابت التعليم نكسة بعده إلى أن جاء إسماعيل - كما عرفنا.

وكان أهم شىء اتخذ فى عهد إسماعيل خاصًا بالتعليم، أن احتضن المدارس أو المكاتب الأهلية التى تعنى بتحفيظ القرآن، وكان ذلك بفضل «على مبارك» الذى اختمرت عنده هذه الفكرة منذ زمن.

فلما قدم مجلس شورى النواب آراءه فى إصلاح التعليم سنة ١٨٦٦ أخذت الحكومة فى تنفيذه، فلما أسندت وكالة المعارف إلى على مبارك باشا - وكان من توصيات المجلس العناية بالمكاتب الأهلية، وكان ذلك من رأيه أيضًا وجه عنايته إلى إصلاح التعليم فى المكاتب، وتحويل ما يمكن تحويله منها إلى مدارس ابتدائية نظامية، فوضع بذلك لائحته المشهورة بلائحة رجب ١٢٨٤-١٨٦٨م[1] وقد صدرت هذه اللائحة فى ٦ المحرم سنة ١٢٨٥ - مايو ١٨٦٨.

وكانت هذه المكاتب أهلية - الكتاتيب - وهى من شأن أصحابها والأهالى، تختلف فى أمكنتها، من حيث حسن المكان ومناسبته أو عدم مناسبته، وعدد تلاميذه، وكانت تحفظ القرآن وتعلم الكتابة، فعمل على مبارك على احتضان هذه الكتاتيب. وتحسين حالها، ورع مستواها، وكان عددها نحو خمسة آلاف فى ذلك الوقت..

وهذه الكتاتيب كانت تغذى المدارس، والأزهر.. فكان التلميذ يدخل المدارس وهو حافظ للقرآن، كله أو بعضه، ويكون لذلك أثر فى حياته بعد ذلك، من حيث ثقافته وتعاطفه مع دينه..

وأنشأ لهذه المكاتب إدارة خاصة تشرف عليها..

وكان مما قررته لائحة رجب المذكورة، أن جعت المنهج فى المدارس التى سميت مركزية مشتملاً على اللغة العربية بفروعها، وعقائد التوحيد، وواجبات

---

(١) مذكورة بنصها فى كتاب «إسماعيل...» ص ٤٦٠ مصدر سبق ذكره.

العبادة والآداب، بجوار العلوم الأخرى من لغة أجنبية، وجغرافيا، وتاريخ، وحساب وهندسة، وحيوان، ونبات، وتعليم الخط الثلث والرقعة والنسخ..

ولقد كان من آثار تنظيم الكتاتيب، وضرورة أن تكون على نظام خاص فى مبانيها.. إلخ، أن أهملت وأغلقت كتاتيب كثيرة لم تستوف الشروط، ومع ذلك فإن الإصلاح لم ينفذ على النحو الذى أراده «مبارك» خاصًا بهذه الكتاتيب، إلا أن هذه اللائحة والجهود التى بذلت فى تنفيذ أحكامها، قد نبهت الأذهان إلى ضرورة العناية بالمكاتب كمعاهد للتعليم الأولى، وحفزت الناس على الإقبال عليها، ومن ثم اطردت الزيادة فى عدد المكاتب، وأعداد تلاميذها طوال عهد إسماعيل[1] فقد عادت الكتاتيب التى كانت قد أغلقت واتسع نطاقها.

وإذا كان هذا قد بذل فى هذا العهد المبكر، فإن القافلة المسرعة نحو الغرب لم تلتفت إليه كثيرًا، ولم تعن به رسميًا كما تنبغى العناية بالأصول.. وجاء المحتلون فزاد الطين بلة.. ووجدوا من أهل البلاد من يسايرهم، بل قد يمهد لهم طريق الوصول إلى رغباتهم. فانقطع التعليم أو كاد عن الأصول القومية التى تجب مراعاتها..

وإذا كانت الكتاتيب قد زادت وأقبل عليها الأهالى، وكان منها الغذاء الطيب للأزهر. فإن قافلة التعليم المستغرب قد أخذت تزاحمها، وقضت أو كادت تقضى عليها، وذلك بزحف التعليم الابتدائى ومدارسه الكثيرة المنظمة فى مبانيها ومظهرها، حتى إذا دخلت المدرسة وافتتحت فى بلد، انغلق الكتاب فيه.. مما سنتحدث عنه بعد ذلك وعن آثاره..

وكما ضاع صوت المنادين بالأصالة فى التعليم، ضاع أيضًا صوت المنادين بهذه الأصالة بالرجوع إلى الشريعة فى القوانين.. وكتب على مصر الأصيلة فى إسلامها ولغتها، أو فى ثقافتها الإسلامية العربية، أن يتخلى التعليم فيها والقانون، أو يكاد، عن هذه الأصالة.. وترتفع فى مصر أعلام الثقافة الغربية، أو الغريبة، أعلى من أعلام ثقافتها الأصيلة الشرقية..

---

(١) من كلمة للدكتور أحمد عزت عبد الكريم فى كتاب «إسماعيل» ص ٢٩٥.

ولا أشك فى أن هذا كله نتج عن طيش الرغبة فى الظهور بمظهر المتمدن والمتقدم، ودون تعقل أو اتزان.. كالشاب الذى عاش وتعلم فى قريته وفى بلده، وارتبط زمنًا بأهله وأهلها كلهم، ثم لما عاش فى أضواء المدينة فقد اتزانه فيها، وبهرته أضواؤها، وغرته مظاهر الانطلاق فيها، فنسى أصله وتنكر لقريته وأهله، ونظر إليها وإليهم بتعال وازدراء..
طيش لا ينجو منه إلا الأصلاء من الناس..

وكم رأينا فى حياتنا نماذج من هؤلاء وهؤلاء.. ولكن البقاء والذكر الحسن دائمًا للأصيل الذى يستطيع أن يجمع بين التمدن والأصالة.

وكم رأينا فلاحات يخرجن من قاع القرية، تتزوج الواحدة منهن بشاب ممن عاشوا فى المدن، فتندفع فى الظهور بمظهر المتمدنات، وتلطخ وجهها بالأحمر والأبيض دون إتقان المرأة فى المدينة، وتبالغ فى ارتداء الملابس الخارجة، حتى التى تمجها امرأة المدينة، فتبدو «غشيمة».

وإذا ذهبت إلى القرية حرصت على أن تظهر فى زى المتمدنات فى ملابسها ومشيتها وكلامها، وحكمها على الأمور وتبالغ فى ذلك حتى يضحك عليها أهل القرية، وتضرب الواحدة منهن صدرها بيدها متعجبة ومتحسرة، مما صار إليه أمر بنت فلان وفلانة!!

وهى لم تعرف إلا هذا الوجه الظاهر من التمدن، دون أن تنفذ إلى تمدن الأصلاء فى المدينة والطريقة المهذبة فى تصرفهن..

وفى الأمم مثل ما فى الأفراد، من تغرها القشرة فتعنى بها، وتنسى أصولها، وتظن أن التقدم هو فى تقليد المتمدينين، دون أن تتقن التقليد، ودون رعاية للأصول.. فلا هى صارت مثل من تقلدهم، ولا هى احتفظت بتقاليدها واعتزت بها. فضاعت فى الزحام، ورقصت على السلم!! وإذا كان مثل هذا يحصل عادة فى أول «الزفة» فإن من طبيعة الأمور - أمور العقلاء - بعد الشوط الأول أن يهدءوا ويفكروا، ويعرفوا موقعهم من «الزفة» وحصيلة الشوط الأول - ليصححوا أوضاعهم، ويضبطوا خطوهم، ويراعوا أصولهم.. وكما يقولون: راحت السكرة وجاءت الفكرة..

ولكن مع الأسف اندفعنا فى «الزفة»، نقلد، وننسى أصولنا حتى نكاد تنخلع من ماضينا.. وإذا كان فينا من يفكر تفكير العقلاء الأصلاء، ويدعو إلى أن نقتبس من الغرب خيره، ونتلافى شره، وأن نبنى ما نقتبسه منه من حضارة، على الأسس العريقة، من ديننا وقوميتنا، فإن دعوته هذه تتلاشى، بين جلبة الزفة وضوضائها. حتى بقينا على ما نحن عليه تقريبًا، منذ أن بدأت الزفة، نقلد دون وعى وبصيرة، وننفرط بعيدًا عن دائرة ديننا وقوميتنا فى سلوكنا، وفيما يتخذ من قرارات، ويوضع من نظم..

لقد وضع على مبارك فى عهد إسماعيل شيئًا فى تنظيم التعليم، يراعى فيه ديننا وقوميتنا، ولكن ذلك لم ينفذ على الوجه المطلوب - كما قدمنا - بسبب موجة التغريب القوية.. وعلقنا المساوئ كلها على شماعة «الإنجليز، أيام الاحتلال».

وإذا كان لنا أن نسلم بذلك دون الدخول فى تفصيلات، فقد ذهب الإنجليز، وصار أمر التعليم فى أيدينا، فماذا فعلنا من الرجوع إلى أصالتنا، وتوكيدها فى النشء الذى نربيه؟ لقد أكثرنا من المدارس فعلا، وحاولنا ونحاول تعميم التعليم فى المدن والقرى، وهذا جميل «ولكن هذا التعليم زاحم الكتاتيب فى رسالتها، ثم لم يعوض فى مناهجه ما قضى عليه، بالقضاء على الكتاتيب..

لقد كان من الممكن والسهل - لو راعينا أصولنا - أن نجعل من مناهج التعليم الابتدائى حفظ القرآن كله أو أكثره، مع تعريف التلاميذ بالعبادات المفروضة، وما يمكن بثه فى نفوسهم من قيم الدين وتعاليمه، مع القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والمعلومات العامة الضرورية المناسبة لعقول التلاميذ، ونجعل من هذه المدارس «كتابًا» متطورًا كما فكر فيه وقرره على باشا مبارك منذ قرن..

وبذلك نؤسس أطفالنا من صغرهم على حفظ القرآن، ونقوم لسانهم، ونربى فيهم صلتهم بربهم وكتابه ورسوله، ونعوض بهم ما فاتنا من خريجى الكتاتيب، وننشئ الجيل على ولائه لدينه وثقافته الأصيلة.

فإذا ذهبوا بعد ذلك للمدارس الإعدادية كان عندهم أساس تواصل هذه

المدارس وما بعدها تنميته بالقدر المناسب، وإذا ذهبوا إلى الأزهر، كان عندهم أيضًا أساس، يبنى عليه الأزهر تدريس منهجه الدينى والعربى الموسع مع العلوم الحديثة.

وبهذا يتقارب خريجو التعليمين: المدنى فى المدارس والجامعات، والدينى فى الأزهر، فى النظرة إلى الحياة والثقافة، وإلى ما يأتينا منها من الشرق والغرب، حيث يكون المتخرج فى الجامعة قد أخذ جرعة مناسبة من التحصين الدينى والعربى، تحصنه من الوقوع فى المرض الفكرى بسهولة لا سيما إذا عاش فى مجتمع غير مسلم، أو تعرض لعاصفة تهب عليه من هنا أو هناك.

لم يكن ذلك أمرًا عسيرًا يصعب البدء فيه، أو يصعب وضعه وتنفيذه، بعد أن رحل المحتل ورفع يده عن التدخل فى التعليم وغيره..

ولكن مع الأسف، حين رحل المحتل، ترك وراءه مصريين، كان قد احتل أفكارهم، فكانوا من حيث يدرون أو لا يدرون، تلامذة مخلصين له بعد رحيله، حتى قيل عنهم إنهم تلامذة مدرسة «دنلوب»، الذى كان يمثل الاستعمار فى وزارة المعارف..

وهذه كانت خطة الاستعمار التى حرص على تنفيذها فى كل بلد احتله، فى مصر أو فى الهند أو فى الشمال الأفريقى أو حيث كان.. وقد كان يباهى بذلك ويعلنه: إذا رحلنا عن مصر بجيشنا فسنترك وراءنا جيشًا آخر يلبس الطرابيش.. وهكذا قال حكام الهند الإنجليز عن الهند، وقال الفرنسيون عن البلاد التى استعمروها وبذلوا غاية جهدهم فى طبعها بطابعهم، من حيث اللغة والفكر والتقاليد فى الشمال والغرب الأفريقى العربى.. ولا أريد أن أتهم رجالنا الوطنيين الذين تولوا حكم البلاد بالتبعية، أو أجردهم من وطنيتهم وإخلاصهم لبلدهم، بل أريد أن أرجح أن الطابع التربوى الذى تشبعوا به واقتنعوا، هو الذى جعلهم ينظرون إلى الإصلاح من هذه الزاوية التى ينظر منها المحتلون تقريبًا.. وهم مقتنعون بصواب نظرتهم، لا يفتحون عقولهم ولا قلوبهم إلى نظرة أخرى..

وقد رأينا زعيمًا من زعماء ثقافتنا، يغوص حتى قمة رأسه فى الإعجاب بكل ما فى الغرب حتى دعا فى كتاب له إلى أن نقبس من الغرب «خيره وشره، مره وحلوه»، حتى يمكن أن نتقدم ونتحضر.. وحتى كان يصرح بأنه « يفكر بالفرنسية ويكتب باللغة العربية»[١] وليس لى أن أطعن عليه بخيانة لوطنه وثقافته. ولكنى أتهمه بقصور فى رأيه وخطأ فى تصوره، وشطط فى إعجابه بالغرب بكل ما فيه من خير وشر، ومر وحلو حين كتب ما كتب [٢]متأثرًا بعوامل كثيرة..

وقد كانت الخطورة فى أنه تربى على يد هذا الزعيم الثقافى، وعلى كتبه الملايين من الشباب، وتأثر به منهم الكثير، وكان ذلك خسارة بلا شك، وجرحًا عميق الغور فى بنياننا الثقافى الأصيل.. وإن كان قد خفف من أثره أولئك الغيارى الذين تصدوا لنقده وتزييف دعوته، والذين حملوا عبء الدعوة الإسلامية عمومًا..

نتائج سيئة ملموسة:

وإننا لنجنى الآن أفرادًا وأجهزة، ودولة عربية مسلمة تعتبر رائدة وقائدة للدول الإسلامية العربية، نجنى الآثار المرة لاتجاه التعليم المدرسى والجامعى أو التعليم المدنى - اختصارًا فى التعبير - هذا الاتجاه الذى بدأ به واستمر عليه حتى الآن والذى يقوم أصلًا على عدم إعطاء الدين واللغة العربية قدرهما الكافى كعمودين أصيلين فى ثقافتنا العربية الإسلامية.. وعلى عدم إشعار الطالب من أول أمره بأهمية هذين العمودين الأصيلين فى حياته وحياة وطنه ورسالته، وتربيته على ولائه لدينه وثقافته الأصيلة..

إننا نجنى الآن قصورًا ظاهرًا فى ثقافتنا، ونجنى مع ذلك إهمالًا أو استهتارًا

---

(١) من مقال للشيخ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى فى مجلة الأزهر، ربيع الأول ١٤٠٥ هـ - ديسمبر ١٩٨٤م ص ٤١٨.

(٢) وكان ذلك حول ١٩٣٧، ولعله رجع عن ذلك حين تقدمت به السن ومتصلة تجارب الحياة أكثر وأكثر، وهدأ به قطار حياته كما فعل الكثيرون من أمثاله، وعادوا إلى «مرفئهم» بعد أن ابتعدوا عنه، كما لاحظ ذلك أحد كتابنا المجيدين «الدكتور محمد عمارة» «ودلل على ذلك بأنه لم يعد طبع كتابه ذاك، كما أعاد طبع كتبه الأخرى مرارًا - فى كتابه الإسلام والمستقبل».

بقواعدها من الدين واللغة، فى مجالات حياتنا كلها.. حتى ليطغى عليها زبد الحياة وغثاؤها، ويأخذ من الاهتمام الشعبى والرسمى قدرًا لا تأخذه قواعد ثقافتنا ولا رجالها.

ولو ربينا أجيالنا على أهمية الدين واللغة فى تكوين ثقافتنا وصياغة حياتنا، وشربت الجيوش المتتابعة من متعلمى المدارس وخريجى الجامعة هذه الروح منذ طفولتها، وفى جميع مراحها التعليمية، ما كانت هذه الشكوى المرة التى نشكوها الآن، ونحاول علاجها، وما كانت ظاهرة الانفلات من قيمنا ولغتنا، هذه الظاهرة التى نلمسها كلما اتجهنا.

إن العمود الفقرى لثقافتنا هو الدين واللغة، ومن هذا العمود الفقرى، تمتد أجهزة أخرى تكمل هيكلنا الثقافى، كما تتفرع أضلاعنا..

فكيف نعمل ونحن على تهشيم هذا العمود الفقرى، وكيف نجرب ثقافتنا بأيدينا، ونساعد المعاول الأخرى الأجنبية التى تهوى على هذا العمود، ثم ننتظر صلابة عودنا؟.

إننا لن نجنى من ذلك إلا الانحناء والمرارة، أما الذى سيجنى الحلو فهو الأجنبى الذى سعى من قديم، ولا يزال يسعى إلى تخريب ثقافتنا، وجرنا إلى ثقافته، هو وأولئك الذين حملوا دعوته بيننا، ورقصوا على أنغامه..

ولقد تلاقى بذلك ما سميناه حقيقة بالغزو الثقافى والفكرى الذى قام ويقوم به أعداء ثقافتنا من الخارج لغرض فى نفوسهم، تلاقى عمل الأجنبى وجهده فى هذا الغزو، مع عمل الوطنى المستغرب وجهده الذى نطلق عليه «استغزاء» من الداخل..

وويل لأمة يهاجمها عدوها من الخارج، ويقوم بنوها كطابور خامس أو سادس يسهلون للمهاجمين الأجانب مهمة هذا الغزو، ويهددون حصوننا من الداخل، سواء كانوا هنا أو فى أمم أخرى مثلنا، ابتليت بالاستعمار الطاغى..

فنحن أمة الآن تجمع على ثقافتها الغزو والاستغزاء، الهجوم من الخارج، والهجوم من الداخل..

والذين يحاولون إيقاف هذا التخريب الثقافى، يجدون أنفسهم يحاربون فى جبهتين: جبهة داخلية وجبهة خارجية، ويقولون فى أنفسهم: «اللهم اكفنى شر أصدقائى، أما أعدائى فأنا كفيل بهم»، ويلاقون من أبناء وطنهم المستغربين أنواعًا من السخرية والاستهزاء.. وإلا فأين مكان الدين فى مجتمعنا؟ وأين مكان لغتنا العربية من حياتنا، ولا أريد مجرد الكلام الهزيل المكتوب فى مناهجنا؟

إننا لن نجد الجواب سارًّا على أية حال، والشواهد على ذلك كثيرة، ومؤلمة غاية الإيلام لأمثالنا، وسارة غاية السرور لعدونا وللطابور الخامس منا..

لن أستطيع أن أسرد هذه الشواهد هنا، فإن أمر ذلك يطول، وأعتقد أن لدى القارئ الكثير منها، وأكتفى بأن ألفت الأنظار إلى حظ اللغة العربية مثلًا فى مدارسنا وجامعاتنا حتى الأقسام والكليات المخصصة للعربية ومدى الإقبال عليها، والعناية بها..

وألفت النظر إلى حظ اللغة العربية فى أجهزة إعلامنا، لاسيما فى الإذاعة والتليفزيون لتجد مستواها هنا أقل كثيرًا من مستواها فى الإذاعات الأجنبية باللغة العربية.. حيث تسود عندنا العامية، وتسود الأخطاء النحوية بشكل مخيف ومضحك أحيانًا.. وألفت النظر كذلك إلى كثرة هجر اللغة واستعمال اللغات الأجنبية ومصطلحاتها فى تسمية شركاتنا ومؤسساتنا ومحلاتنا.. ورحم الله زمانًا كنا فيه، شبابًا، والاستعمار جاثم على صدورنا، نحارب فيه مثل هذه النزعة الأجنبية، ونهاجم كل محل يكتب لافتته بلغة أجنبية.. ولكن نمر على هذا الآن مر الكرام الغافلين اللامبالين..

ألفت النظر إلى الأصوات القوية التى تحملها صحافتنا لرجال مسلمين كبار يستهجنون أن نطبق الآن نصًّا من القرآن مضى على زمن نزوله ١٤٠٠ سنة، ويقدمون على رأى الله وحكمه، حكم العصر الحديث الأوربى ومقتضياته!! ويرون فى تشريع الإسلام، تشريع الله، ما لا يتفق مع العصر الحديث، ونحن أبناء العصر الحديث. وكأن الله كان لا يعلم أنه يشرع للعصر الحديث!!.

ألفت النظر إلى كثير من أمثال هذا الاستهتار بديننا عمود ثقافتنا، من أقوال

أو أفعال صادرة من مسلمين كبار، ومسلمين صغار.. وهم جميعًا يشطحون ويرتعون باسم التمدن والتقدم ومجاراة العصر الأوربى الحديث..

ألفت النظر إلى خط البرامج الدينية فى أجهزة الإعلام ولا سيما التليفزيون، وهو أقوى جهاز، حيث تعيش هذه البرامج وهى كثيرة على الهامش وفى أوقات ميتة، وكأنها غريبة دخيلة، وينظر إلى القائمين بها نظرة غريبة، وكأنهم طفيليون فى الوسط الذى يعيشون فيه.. وفى هذا الجهاز التثقيفى الخطير..

هل كان هذا وأمثاله له وجود بيننا لو كان لثقافتنا الأصيلة وجود حقيقى فى نفوسنا؟ وماذا أبقى هؤلاء لأعداء ثقافتنا من مبشرين ومستشرقين ومستعمرين؟

حتى فى الأزهر:

ولقد وصل أثر هذا الغزو لثقافتنا فى أسسها إلى داخل حصونها الأصيلة المتينة، وبأيدينا وتقصير منا، إلى الأزهر الذى ظل ما يزيد عن ألف عام حصنًا للدين وللقرآن واللغة العربية ولا يزال الأمل فيه على كل حال كبيرًا.

لقد دأب الأزهر على أن يتغذى غذاءً سليمًا من حفظه القرآن الكريم.. ليبنى دراسته على أسس قوية وسليمة.. فماذا صار إليه حاله؟

لقد أغلقت الكتاتيب أمام زحف المدارس الابتدائية الحكومية، وحالها كما نعرف فى دراستها، وورث الأزهر بعض الكتاتيب، ومدارس تحفيظ القرآن القليلة، وأخذ يحاول السير فيها على نهج الكتاتيب من تحفيظ القرآن، ولكنه أمام منهج المدارس الابتدائية الحكومية الذى يقوم بتدريسه أيضًا، يعجز عن اللحاق تمامًا بما كانت تؤديه الكتاتيب.. وزاد عدد المعاهد الإعدادية والثانوية الأزهرية أضعافًا مضاعفة، عما كانت عليه قبل نحو ثلاثين سنة، وزحفت هذه المعاهد إلى القرى، بعد أن كانت قاصرة على عواصم المحافظات وبعض عواصم المراكز. فوصلت الآن مثلًا إلى أضعاف ما كانت عليه ١٩٧٠[1] وهو عهد قريب

(١) وحسب الإحصائية الرسمية التى تلقيتها من مسئول كبير بالأزهر فى أول أكتوبر ١٩٨٤ م كان عدد معاهد الأزهر ١٩٧٠ كالآتى: ١٨٠ ابتدائى، ٦١ إعدادى، ٣٢ ثانوى، فصارت عام ١٩٨٤: ٦٤٢ ابتدائى، ٣٦٤ إعدادى بنين، ٦٦ بنات، ١٩١ ثانوى بنين، ٧٤ بنات، وبحسبة بسيطة نجد أن المتخرجين فى=

وأصبحت فى حاجة إلى كمية كبيرة من الغذاء.. إلى أعداد هائلة.. والتلاميذ الذين ينهون دراستهم فى المدارس الابتدائية الأزهرية لا يغطون الثمن من حاجة هذه المعاهد[1]..

فمن أين إذن يجد الأزهر الغذاء الصالح من الطلاب لهذه المعاهد الإعدادية والثانوية التى كثرت؟

هل يقتصر على من يحفظ القرآن منهم، وهم لا يكفون عشر معاهد أو عشرين أو حتى خمسين معهدًا من مئات المعاهد؟. فهل تغلق المعاهد الإعدادية الأخرى أبوابها ولا تقوم فيها دراسة، بعد أن جهزت لذلك؟ ثم كيف تجد المعاهد الثانوية الكثيرة غذاءها الطبيعى؟..

وهنا وجد المسئولون فى الأزهر الذين شجعوا الإكثار من إنشاء هذه المعاهد الإعدادية والثانوية فى منتصف السبعينيات بدون تخطيط، أن الضرورة تقضى بأن يفتحوا باب القبول للإعدادى والثانوى فيه لطلاب المدارس، الذين اتموا الدراسة الابتدائية، أو الإعدادية ولم تقبلهم مدارس الوزارة لانخفاض نسبة نجاحهم.. مع عقد امتحان صورى لدخولهم، كان يثير الهزء والسخرية، ويصم

= المعاهد الابتدائية عددهم ١٤٥٥٥ بنين وبنات، فيخص معهد البنين نحو ثلاثين طالبًا وهم لايسدون ربع المطلوب دخوله فى الإعدادى بنين، فى حين يرتفع العدد إلى نحو ٦٠ فى معاهد الفتيات. وهكذا الأمر بالنسبة للثانوى الذى لا يجد الأعداد المناسبة من الإعدادى. وطبعًا تختلف هذه الأعداد حسب البلاد، حتى أن كثيرًا من المعاهد لا يجد طلبة من ابتدائى الأزهر، فى حين غيره يجد القليل الذى لا يكفى.. ولذلك احتاج إلى طلبة المدارس وأخذ المتأخرين، وبعض المعاهد، الآن تقتصر فى السنة الأولى على فصل، وقد لا تجد فتغلق السنة الأولى.. وذلك بعد ما قرر الأزهر أخيرًا عدم فتح الباب لطلبة المدارس، مع التساهل فى إنجاح طلبة الابتدائى فيه.

(١) فمثلاً كان عدد المعاهد الإعدادية عام ٧٦ بنين ٢٤٧، والمتخرجون من الابتدائى ٣٤٦٦ بنسبة ١٥ طالبًا لكل معهد، وفى عام ٧٧-٧٨ ، ٢٥٥ معهدًا،والمتخرجون من الابتدائى بنين ٤٤٠٠ بنسبة ١٨ طالبًا لكل معهد، وفى ٧٨-٧٩ كان عدد المعاهد الإعدادية ٢٦٠ وعدد الناجحين فى الابتدائية ٤٨٥٩ طالبًا بنسبة ١٩ طالبًا لكل معهد، وفى ٧٩-٨٠ كان عدد المعاهد ٢٧٥، وعدد الناجحين ٤٧٤١ بنسبة ١٤ طالبًا لكل معهد، وأخيرًا فى ٨٣-٨٤ كان عدد المعاهد الإعدادية ٣٢١ معهدًا للبنين وعدد الناجحين فى الابتدائية الأزهرية ٩٠٢٨ تلميذًا أى بنسبة ٢٩ طالبًا لكل معهد، وذلك حسب الإحصائية الرسمية التى قدمت لى فى أكتوبر ٨٤، ومن هذا تدرك حاجة الأزهر إلى طلاب المدارس الابتدائية المتأخرين فى ذيل الناجحين - غذاء المضطر كما أسميه!!

الأزهر كله بالتزوير الفاضح، ولا يزال..

وبهذه الصورة وجدنا هؤلاء التلاميذ الذين لم يجدوا لهم مكانًا فى المدارس، لانخفاض نسبة نجاحهم، ولضعفهم، وجدناهم طلابًا فى معاهد الأزهر: الإعدادية والثانوية يدرسون مناهج الأزهر الدسمة فى الدين واللغة العربية مع مناهج المدارس المقررة فى الأزهر. وقد بلغ عدد هؤلاء فى إحدى السنين ٣١ ألف طالب فى الصف الأول الإعدادى والصف الأول الثانوى..

وقيل للتبرير الخارجى: إن هؤلاء سنمتحنهم فى القرآن، والامتحان صورى!، وسنقوم بتحفيظهم القرآن فى أثناء الدراسة، ونعمل على تقويتهم فى اللغة العربية، ولكن كيف؟ وتحفيظ القرآن فى أثناء الدراسة، وسط علوم المنهجين – الأزهرى والحديث – شىء مستحيل، ولكن هكذا يقال، ولا أثر له فى الواقع..

وحشدت أجيال عديدة، تقدر بمئات الآلاف من هؤلاء التلامذة فى الأزهر.. وساروا فى دراستهم مع التساهل العمدى فى إنجاحهم.. حتى لا تكون نسبة النجاح ٥، أو ١٠٪ وتكون الفضيحة!!.

وهكذا سار ركب هؤلاء إلى الكليات ثم إلى التخرج، ليكون منهم العلماء والدعاة، والغالبية منهم لا تحسن القراءة حتى فى المصحف، وهم بأفواجهم المتتابعة، هم الذين سيتولون أداء رسالة الأزهر فى الدين واللغة العربية!!

وهكذا تحقق على يدنا، وبميزانية الدولة، هذا المستوى الأدنى للخريجين من حفظة الدين واللغة العربية القيمين على ثقافتنا.. أليست هذه مشاركة مسئولة منا فى التدنى بثقافتنا الإسلامية والعربية فى أمنع حصونها؟

وصادف أن كنت من المسئولين الذين ينفذون هذا النظام الذى وضعه شيخ الأزهر وكان المرحوم الدكتور عبد الحليم محمود – ولم أكن أستسيغ هذه الحالة، ولكنى كنت ألمس حالة الضرورة التى نحن فيها، والتى أوجدها التوسع الكبير فى إنشاء المعاهد فعملت ما استطعت لغربلة هؤلاء عن طريق امتحان مضبوط، هو الذى توليته فى أثناء مسئوليتى كمدير عام للمعاهد الأزهرية عام

١٩٧٨[١]، وكانت النتيجة تأتينى من بعض المعاهد بنسبة نجاح ٢ أو ٣٪ فكنت أهنئ الذين أجروا هذا الامتحان، لطهارة ذمتهم.

وكانت فكرتى أن الذين سيتبقون لنا من هذا الامتحان ويجتازونه من هذا العدد الضخم فيهم الكفاية.. وأن هذا الامتحان المضبوط سيكون من الوسائل الفعالة لسير الدراسة الجدية فى أثناء العام الدراسى من الطلاب والمدرسين، وإعطائنا «عينة» أفضل.. وكانت تملية الإجابات، بل وكتابتها على السبورة، هى التقليد شبه السائد فى أثناء الامتحانات، فقضيت على هذا وبعنف، لأنه كان يحتاج إلى هذه الشدة، لإرجاع الهيبة إلى الامتحانات.

ولكن قرارًا صدر من شيخ الأزهر بعد ذلك، عقب إعلان النتيجة بإضافة بعض درجات إلى كل علم رسب فيه[٢] طالب، فأذهب بجدوى ما عملته.. وأحلت للتقاعد فى أغسطس ١٩٧٨ بعد ذلك بشهرين وتركت الأمور تجرى كما يشاء غيرى..

فى سبيل الأمن الغذائى للأزهر:

ولكنى كنت قبل إحالتى للتقاعد، وضعت نظامًا جديدًا، لأوفر للمعاهد غذاءها الطبيعى، وأؤمن لها هذا الغذاء الصحى من الطلاب، بدلاً من غذاء الضرورة كما كنت أسميه..

وذلك لإيجاد العدد الكافى من حفظة القرآن للالتحاق بالمعاهد الإعدادية.. وكان هذا النظام يقضى بأن ننشئ تحت إشراف الأزهر نظام «الكتاتيب»، ولكن بشكل متطور.. وسميت هذا النظام «نظام الكتاتيب المتطورة»، ثم عدلت اسمه إلى «معاهد تحفيظ القرآن الابتدائية»، لأن الأهالى نفروا من كلمة «كتاتيب».

وهو يقضى بأن نقيم هذه الكتاتيب أو المعاهد الابتدائية، دون التقيد بالمبانى

---

(١) تسلمت هذا العمل فى أواخر ١٩٧٧.

(٢) وكان ذلك بعد إعلان النتيجة، ويعتبر مخالفًا للقانون، وفوجئت به، فقدمت استقالتى له، ولكن الشيخ لم يقبلها وسعى أصدقاء الطرفين لتهدئة الموقف مراعاة للظروف، وكان الشيخ مضطرًا لذلك لأنه صاحب هذا النظام كله، عليه رحمة الله.

الضخمة التى تقام للمدارس الابتدائية عادة، بل يقوم هذا المعهد فى مبنى بالطوب الأحمر، أو النيئ الأخضر، أو حتى بالبوص والطوف فى القرى التى تعيش فى مثل ذلك.. وفى المساجد وبذلك نتفادى عقدة تكاليف إنشاء هذه المعاهد على النمط الحديث، ويكفى أن يكون فى حجرتين أو ثلاث حجرات صحية، وفيها دورة مياه..

ويمكن بذلك أن نقيم عدة معاهد ابتدائية فى مدينة أو قرية، أو عزبة واحدة، تستوعب من فيها من الأطفال، وخفضت سن القبول إلى أربع سنوات.. وهى السن التى التحقنا فيها بالكتاتيب، وحفظنا القرآن، ونحن فى سن العاشرة تقريبًا، وتعلمنا القراءة والكتابة والحساب، مع بعض معلومات دينية ودنيوية.. على يد «سيدنا»، كما كنا نسميه..

وجعلت الدراسة فيها يومًا كاملاً، يمتد إلى صلاة العصر، مع فسحة نحو ساعة للغداء، وتستمر الدراسة طول العام مع إعطاء حوافز فى أشهر الصيف للمدرسين والموظفين..

وكل بلدة عليها أن تساعد فى إيجاد المحفظين والمدرسين والموظفين من بينها ليثبتوا فى أماكنهم، ولا يطالبونا بتنقلات، ولتكون الحياة سهلة عليهم..

وبدأت أنفذ هذه الفكرة بمنشور يضم هذه القواعد، أرسلته إلى المناطق الأزهرية التعليمية، وإلى إدارات الأوقاف، مع نداء للأهالى أن يساعدونا على تنفيذ هذا المشروع.

وكانت الاستجابة بحمد الله رائعة، حيث توالت علىّ الرسائل تتعهد بتوفير أماكن الدراسة، وبعضها تبرع بها أصحابها من أجل تحفيظ القرآن. كانت الاستجابة تمثل فعلاً روح هذا الشعب واتجاهه الأصيل..

وبدأنا العمل والتنظيم، للتنفيذ من أول ٧٨-٧٩ الدراسية..

ولكنى أحلت للتقاعد، ولم يجد المشروع أحدًا يتبناه، فتوقف، مع الأسف..

ولما عدت وكيلاً للأزهر فى أكتوبر من نفس العام، بدأت فى إحياء المشروع،

ولكنى لم أمكث إلا نحو ثلاثة شهور حيث عينت وزيرًا للأوقاف.. وفى الوزارة عملت فى نطاقها على تنفيذ ما يمكن تنفيذه فى مساجدها وهو ضئيل..

رأيى فى إصلاح التعليم العام:

وطولبت فى أثنائها أن أبدى رأيى فى إصلاح التعليم العام، وكان أمره معروضًا على مجلس الوزراء.. فقدمت رأيى وعملت على نشره فى «صحيفة الأهرام» ولكن قبل أن أنشر رأيى، آثرت أن أعرضه على أخى وزميلى الفاضل وزير التربية والتعليم الدكتور مصطفى كمال حلمى، لأنه فى أمر متصل به.. فقرأه ولم يعلق عليه بأى تحفظ، إلا فيما يتعلق بتدريس الدين أو الثقافة الدينية فى الجامعات وما كتبته عن ذلك «بأننى لم أعثر حتى الآن على تحرك ما لتحقيق هذا الأمل».

فكتب الدكتور مصطفى حلمى بخط يده تعليقًا على هذه النقطة فحسب:

«حدث اجتماع أمس الاثنين ٧٩/١٠/٨ للجنة متابعة الحوار، وحضره عدد من رؤساء الجامعات ونوابها، ومثلت فيه جامعة الأزهر، وكان هذا الموضوع من بين الموضوعات التى طرحت للنقاش والاتفاق على أسلوب التحرك وسوف يكون التحرك بإذن الله قوميًّا».. ثم قال: «وسيعقد اجتماع آخر لرؤساء الجامعات يوم الخميس ٧٩/١٠/١١، بعد باكر، لاستكمال الاتفاق على الإجراءات التنفيذية لذلك»، امضاء وتاريخ ٧٩/١٠/٩.

وللآن لم يتم شىء.. وسلمنى الدكتور مشروع رأيى دون إبداء أية ملاحظة إلا هذه الملاحظة الخاصة بالجامعات.. وقال لى شفويًّا أنه رأى سديد ووجيه.. إلخ.

وفى يومها - وكنا فى اجتماع لجنة وزارية - وبعد انتهاء الاجتماع استقبل رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل، وزير التربية الدكتور مصطفى حلمى، ثم استدعانى وسألنى عما رأيته فى إصلاح التعليم الابتدائى، ورجحت أن يكون وزير التربية قد حدثه فى هذا.. وكان رأيى جاهزًا ومكتوبًا، فسلمته لرئيس الوزراء وجلسنا نحو ثلاثة أرباع الساعة نقرؤه على مهل. وأخذ رئيس الوزراء

يؤشر بالقلم الرصاص على بعض الكلمات أو السطور، ويعطيها أسلوبًا أهدأ، يليق بما يكتبه الوزراء، كما كان يقول.. وأذكر أننى قلت له: لم أتعود بعد على أسلوب الوزراء، وإنما أكتب كمفكر فضحك.. وانتهى رئيس الوزراء من مراجعته، ولم يعترض على الفكرة، وإنما - كما قلت - على بعض ألفاظ، لكى يخفف من وقعها.. حتى قلت له: «إننى أتصور الآن مدارس الإنشاء، وسأحتفظ بهذه الصورة، وعليها تأشيراتك وخطك». وفعلًا، هى الآن أمامى واحتفظ بها.. وقال لى: هذا رأى طيب وانشره، بعد أن تلاحظ ما أشرت عليه من تغيير بعض الألفاظ. وسلمته للأهرام فى يومها، ونشره فى ص ١٧ ثانى يوم فى ١٩٧٩/١٠/١٢ تحت عنوان «إعاد النظر فى تدرس الدين، التعليم الابتدائى يجب أن يتغير جذريًّا، وأسجله هنا للتاريخ وللنظر فيه، حيث قلت:

«حمى وطيس الحديث عن التعليم وبخاصة التعليم الدينى لطلابنا فى المدارس والجامعات، كما نشط العمل فى وزارة التربية والتعليم لهذا الغرض، بقيادة الأخ الفاضل الدكتور مصطفى كمال حلمى وزير التعليم ومن الطبيعى أن يأخذ التعليم منا جميعًا اهتمامًا خاصا فى مرحلة البناء المقبلة..

فإن بناء الإنسان المصرى لا يمكن أن يقوم بناءً قويا صامدًا للزمن ومتفاعلًا معه بالعمل الإيجابى المثمر، إلا إذا استعملنا فى بنائه (المونة) الطبيعية لهذا الشعب، وهى إيمانه بدينه وانطلاقه للعمل من قاعدة هذا الإيمان، حتى تجىء أعماله وتصرفاته منسجمة دائمًا مع المطلوب من الإنسان المخلص لدينه ووطنه، والذى يحرص دائمًا على العطاء، أقصى وأغزر ما يكون العطاء.

ولكنى ألاحظ أن أكثر الذين يتحدثون ويكتبون فى التعليم الدينى، يبحثون عن أمر قد فرغ منه تقريبًا فى المدارس، وهو تدريس الدين إجباريًّا، ويترتب عليه رسوب ونجاح فى سنوات النقل، لا فى الشهادات لظروف واعتبارات لها وجاهتها.. فإن تدريس الدين إجباريًّا والامتحان فيه على النحو السابق أمر مقرر من عدة سنين ويجرى العمل عليه فى المدارس.

ولكن يبقى علينا الآن أن نقف وقفة نقيم فيها النتيجة التى برزت أمامنا لهذا

التدريس، وهذه الوقفة ضرورية من رجال التعليم والمفكرين، وكل معنى ببناء رجل المستقبل حتى يمكن لنا بعد هذه الوقفة أن نخطو خطوة أوسع فى هذا التعليم على ضوء تقييم التجربة بعد مرور عدة سنوات عليها.

والذى أعلمه أن تدريس الدين بالوضع الحالى فى حاجة إلى إعادة نظر فيه، ولا سيما من إخواننا رجال التعليم أنفسهم الذين يحسون قبل غيرهم مدى ما أنتجته هذه التجربة، ويمكنهم أن يعرفوا بخبرتهم العملية ما يمكن أن يضيفوه لضمان النجاح التام الذى نرجوه جميعًا لها.. وأحب أن أبادر فأقرر ما أعتقده من أن الكتب وأسلوبها ومنهجها، وإن كانت فى حاجة إلى إعادة نظر تجعلها متفقة مع مرحلتنا الجديدة ومحققة لما نرجوه.. فإن ذلك لا يمثل صعوبة ولا عقبة أمام تدريس الدين يصعب تذليلها، ولكن هناك من الأمور الأخرى عن الكتاب والمدرس وإدارة المدرسة ويعلمها المعنيون بهذه المادة، هى التى فى حاجة إلى بحث هادئ للوصول إلى حل سريع لها، وكل ما عداها يمكن علاجه بإذن الله بفضل إخلاص المسئولين.

وقد زارنى الأخ الصديق الأستاذ أبو الفتوح عزت - منذ نحو أسبوعين وهو مستشار التربية الدينية فى الوزارة، وتحدثنا معًا فى هذا الموضوع، وطرحت أمامه المعادلة الصعبة التى تحتاج إلى حل، وهو بخبرته الطويلة مدرك لها، لكننا جميعًا فى حاجة إلى بحثها وحلها فى جو هادئ وبتفكير عميق..

وقد طلب منى أن أتعاون مع المدارس فى فرش بعض مساجدها، ومدها ببعض الكتب الإسلامية، ومع أننى شديد الحرص على هذا التعاون، إلا أن الواقع ينطق بأن المدرسة بشىء من الجهد الذاتى يمكنها أن تعد المكان الذى يصلى فيه الطلاب.

أما الكتب فهى تحتاج إلى وضع خطة من المدرسة أو من الوزارة لكيفية استفادة الطلاب منها، وتعويدهم على القراءة وحب الاطلاع، فى ظروف ازدحم فيها اليوم المدرسى بالحصص وازدحم وقت الطالب بمراجعة المقررات المكدسة والكتب الضخمة التى تحتاج أيضًا إلى إعادة نظر، يراعى فيها استعداد الطالب ووقته، ومدى ما يحتاج إليه من هذه المواد الكثيرة والكتب الضخمة. ثم قلت:

التعليم الابتدائى:

«أما التعليم الابتدائى بخاصة فهو يحتاج إلى عناية أكبر لأنه الأساس الذى تقوم عليه مراحل التعليم بعده، والإحصائيات تدلنا - كما قال لى الأخ الفاضل وزير التعليم - على أن عندنا مليونين من الأطفال يحتاجون للتعليم، وهذا ليس بالعدد القليل، ونحن نرى تلهف الآباء على تعليم أولادهم الصغار، حتى قبل أن يبلغوا السادسة، ويتحملون إرهاقًا ماليًّا ونفسيًّا فى سبيل تعليمهم، وفى مدارس خاصة»

وهكذا أصبح مشكلة من الضرورى علاجها بمدارس حضانة لا سيما بعد عمل المرأة على هذا النحو الواسع، إشفاقًا على الوالدين، وعلى الأطفال كذلك.

ولقد كتبت مقالاً من نحو شهر فى الأهرام كان عنوانه «زلزال فى نظام التعليم»، وأنا أقصد زلزالاً فعلاً، يقلب النظم التى نسير عليها فى مراحل التعليم كلها، حتى نلبى احتياجاتنا فى المرحلة المقبلة وتحدثت فى هذا مع أخى وزير التعليم قبل نشره وبعد نشره، وتلاقت وجهتا نظرنا والحمد لله..

وتبقى الخطوة العملية التى يجب علينا أن نخطوها جميعًا متعاونين.

وقد بينت فى ذلك المقال الزلزال الذى أريده فى نظام التعليم الثانوى والتعليم الجامعى[١] أما الزلزال الذى أريده فى التعليم الابتدائى، فهو أن نجعل منه تعليمًا أصليًّا أعنى أن يقوم على مراعاة أصلنا المصرى الإسلامى العربى، ونجعل من المدرسة الابتدائية كتابًا متطورًا لا نشترط فيه مبنى خاصًّا يرهق الميزانية، ويقلل بالتالى من إنشاء المدارس، ويفوت على الكثير من أطفالنا فرصة التعليم فى هذه المرحلة، ونزيد بذلك فى مشكلة الأمية التى نشكو منها، ونحاول من عشرات السنين حلها، دون أى تقدم..

---

(١) ويقدم باختصار على العناية الخاصة بالتعليم الفنى، وإعطائه الكادر الذى يماثل أو يقارب الجامعى، وإطلاق الترقيات أمامه إلى أعلى مستوى.. حتى يشعر الشعب بقيمة هذا التعليم وقيمة المتخرجين فيه ويقبل عليه، ولا يتشبث بالجامعة، وتجد البلاد حاجتها من الفنيين والحرفيين والمؤهلين، وهى فى حاجة إليه فى نهضتها الصناعية أكثر من حاجتها إلى الجامعيين فى الكليات النظرية على الأخص..

إننى أريد المدرسة الابتدائية كتّابًا متطورًا نظيفًا من حجرتين أو أكثر مع دورة مياه مناسبة، وبالطوب الأحمر أو النيئ، أو حتى البوص وفى المسجد حسب طبيعة البلد، ويمكننا ذلك من تعدد المدارس فى البلدة الواحدة، حسب حجمها، وبذلك يزداد عدد الفصول، ويقل عدد الطلاب فيها، ويتمكن المدرس من التعليم المطلوب المجدى..

ونأتى للمنهج: فنركزه على حفظ القرآن والتربية البدنية المناسبة لسن التلاميذ مع تعلم القراءة والكتابة طبعًا والحساب المناسب الذى يؤهل للتعليم الإعدادى مع تطويره، والمعلومات العامة المناسبة للأطفال. ونأخذ الطفل من سن أربع سنوات أو خمس، فقد دخلنا الكتاب، وبدأنا نحفظ القرآن ونتعلم الخط فى هذه السن وحفظنا القرآن وتعلمنا الخط والإملاء والقراءة والقواعد الأربعة فى الحساب، ونحن فى سن العاشرة.. وأعتقد أن الكثير من فطاحل علمائنا فى مختلف التخصصات الآن قد مروا بهذا الدور فى طفولتهم، وستكون هذه الكتاتيب أو المدارس فى هذه الأيام أحسن وأرقى وأنظف وأدق نظامًا ومتابعة من الكتاتيب التى مررنا بها.

ولست أدعى بهذا أننى ابتكرت نظامًا أو فكرة جديدة صعبة التحقيق، فهى فكرة قريبة الشبه بنظام مدرسة الفصل الواحد، التى دعا إليها المجلس القومى للتعليم، وقامت وزارة التربية بتحقيقها فى بعض القرى والمدن..

وقد استفدت من هذا حين وضعت مشروع الكتاتيب المطورة، حينما كنت بالأزهر، وبدأت خطواته الأولى، وكنت شديد الحرص على إتمامه تقربًا إلى الله، وإخلاصًا للأزهر وللوطن، ولكنى تركته بين يدى فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وأنا أرجو أن يتابعه ويحرص على إنجاحه، وهو فاعل بإذن الله.[١]

وفى وزارة الأوقاف بدأت فى تنفيذه، ولكن على المستوى والطاقة المتاحة لى، لأنفذ من خلاله إلى العناية بتحفيظ القرآن الكريم، وإعداد الطفل لدخول الإعدادى الأزهرى فلماذا لا نفكر جميعًا فى هذا الزلزال أو هذا الانقلاب فى

---

(١) كان فضيلة الدكتور الشيخ محمد بيصار رحمه الله، ولم يتحقق أملى مع الأسف.

- التعليم الابتدائى، والعناية بشأنه فى رأيى تسبق العناية بالتعليم العالى، لأنه الأساس، ولأنه سيقضى على الأمية من المنبع أيضًا..

إننى أرمى بهذا إلى «توحيد مرحلة التعليم الابتدائى.، وبنائها على تكوين الطفل المصرى العربى المسلم تكوينًا[1] قويًا من الأساس بحفظ القرآن والتربية الدينية والقراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة المناسبة»

«وبعد هذه المرحلة الابتدائية الأصيلة الأساسية، يذهب التلميذ للمدرسة الإعدادية أو المعهد الأزهرى، فإذا ذهب للمدرسة كان مزودًا بقوة دينية ولغوية توسع مداركه فى مراحله التعليمية، ويمكن صقلها خلال هذه المراحل، وإذا ذهب للأزهر استقبل علومه فيها كما استقبلها وقوى الأزهر دراسته الدينية واللغوية بجانب العلوم الأخرى الحديثة التى يتلقاها فيه.

«وبذلك تضيق الفوارق بين المتخرجين فى الأزهر وفى الجامعات».

«إن كل إصلاح جذرى - كما تريد الدولة الآن - يحتاج إلى تهيئة النفوس وإعدادها وإشراكها مع المصلحين والمتولين شئونه، فى إعداد هذا الإصلاح، وتحويله إلى واقع ملموس فى حياة الأمة»

إننى أحمد الله كثيرًا على أننا - وزير التعليم وكثير من الغيارى وأنا - متفقون فى النظرة للمستقبل، وفى ضرورة الإصلاح الجذرى للتعليم، ليناسب المرحلة الجديدة التى نستقبلها، ويستقبلها شبابنا، كما وجه إلى ذلك أيضًا الرئيس مرارًا فى أحاديثه، ومتلاقون فى هذه الخطوة.

كان هذا فى أكتوبر ١٩٧٩، ولكن الإيمان بالفكرة شىء والشجاعة فى تنفيذها شىء آخر، ولقد وافق وزير التعليم، ولم يعترض على الفكرة، وكذلك رئيس الوزراء.. ولكن من الذى يعلق الجرس فى رقبة القط كما يقال؟

لقد آمنت بفكرتى، وبدأت تنفيذها وأنا بالأزهر، وكنت أتمنى أن أظل حتى

---

(١) ولا بأس على الطفل غير المسلم أن يحفظ القرآن ليقوم لسانه كما حفظه كثير ممن نعرفهم من الذين برزوا فى الخطابة والأدب من المسيحيين اختيارًا، على أنه يمكن بحث هذا الموضوع بحثًا مستقلًا لوضع الخطة المناسبة فيه.

أخرجها إلى حيز التنفيذ فى جميع أنحاء البلاد، وكان الشعب مهيئا لذلك تمامًا، حتى قدم بعضهم تبرعات بدورهم، وحين بدأت التنفيذ فى إحدى القرى سارع أولياء أمور التلاميذ بسحب أبنائهم من المدارس، وإدخالهم معهدنا أو كتاتينا المتطور، وقد أبدوا رغبتهم بتغيير كلمة كتاب فغيرتها إلى «معهد تحفيظ القرآن الابتدائى» حتى لا يقال إن الولد فى الكتاب، مع الفكرة القديمة عنه.

ولو خيرت بين أن أبقى لمتابعة تنفيذ الفكرة، وبين الوزارة لاخترت البقاء بالأزهر من أجل فكرتى..

إننا لو نفذناها فى حينها لكان أمامنا الآن جيش كبير من حفظة القرآن، يتقدمون للأزهر، وبذلك نستطيع أن نعيد للأزهر تاريخه ومكانته ورسالته، ونغذيه الغذاء الطبيعى لاغذاء الضرورة، أو نوفر له الأمن الغذائى بلغتنا الآن...

كنا نستطيع أن نقدم بذلك نموذجًا طيبًا لوزارة التعليم، يمكن أن تسير عليه فى التعليم الابتدائى..

مفارقات !!

ولقد كان من المفارقات العجيبة بعد عرض هذا المشروع فى الصحف، أن يظهر بصورة جدية مشروع التعليم الأساسى الذى بمقتضاه يكون التعليم إلزاميًّا حتى نهاية المرحلة الإعدادية، وأن تتدخل بعض الهيئات الخارجية للمساعدة فى هذا، وتقديم أجهزة وآلات لتدريب طلاب الإعدادى عليها وكان تنفيذ هذا المشروع تنفيذًا سريعًا على غير العادة، وقد وصلت الأجهزة والعدد إلى المدارس بملايين الجنيهات، ولم تكن مهيأة لاستقبالها، حتى وضعتها أكثر المدارس فى مخزن، أو فى حجرة البواب.. مما أثار فى نفسى كثيرا من التساؤلات.. وكل هذا يسير بحجة الترقى والتقدم فى التعليم.. تمامًا كما سار الأمر فى التوسع فى إنشاء المدارس الابتدائية.. حتى قضت على الكتاتيب. دون أن تحقق البديل المناسب.

وهكذا نشارك وبعمد بل وبفخر.. فى إضعاف ثقافتنا مع العدو الخارجى..

والذى يثير العجب أننا نرى مظاهر ذلك ماثلة أمامنا فى كل مجال، ويتحدث

الكثير عنها ولا نتقدم خطوة.. إن الكثير من التقارير التى تخرج عن رجال الفكر فى المجالس القومية وغيرها، ترصد ذلك فى كلمات وعبارات باكية، ومع ذلك فلا حس ولا خبر، كما يقال..

ولو جمعنا آراء المختصين وغيرهم، ممن يدركون حالتنا، لوجدنا إجماعًا على أننا نسير من السيئ إلى الأسوأ، لا فى الثقافة وحدها، ولكن فى الكثير من المجالات الأخرى، إن لم يكن فيها كلها!!

وترى عجبًا أننا الآن وقد قارب القرن العشرين أن ينتهى، نندب حظنا فى ثقافتنا، ونتمنى أن لو كنا الآن كما كانت عليه حالتنا فى النصف الأول من هذا القرن مع ما كانت عليه!!

أليست هذه نكسة مؤلمة، أليست هذه ردة قبيحة؟..

حتى الجيل الذى تخرج فى السنين الأولى من هذا القرن، تجده أقوى فى ثقافته وعلمه وأفضل فى جديته من الذين تخرجوا فى النصف الثانى منه فى عهد الاستقلال!.

وتنحدر ثقافتنا كما انحدرت أشياء أخرى كثيرة فى عهد الحكم الوطنى..

فماذا كان يريد - ولا يزال يريد - عدو ثقافتنا أحسن من هذا؟..

لقد تسلمنا أسلحته، وحاربنا أنفسنا بها بدلا منه.. وكفاه الله شر القتال..

ولو أتيح له أن يوزع أوسمه على الذين ساهموا فى إنجاح خطته، لما وجد أحسن وأكفأ منا يوزع عليه أوسمته.. ولاحول ولا قوة إلا بالله..